Ministry of Higher Education and Scientific Research

Djilali Liabes University - Sidi Bel Abbes

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculty of Economics, Business and Management Sciences

مدخـل إلى علــم الإقتصــاد

مجموعة محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية،التسيير وعلوم تجارية

من إعداد الأستاذة :د. داني الكبير نصيرة.

السنة الجامعية

2018/2017

مقدمـــة

يعتبر علم الإقتصاد أحد أهم العلوم الإجتماعية التي تساعد الطلبة على فهم المنظومة الإقتصادية في المجتمع و الدولة، ونظرا للتغيرات و التطورات التي تحدث بسبب التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي، فرض علينا أوضاعا اقتصادية واجتماعية وسياسية تتسم بصعوبة التحليل، والتحكم فيها، وهو ما يجعلنا في مواجهة بيئة تنافسية متزايدة تقتضي منها البحث عن أساليب وأنظمة تمكنها من البقاء والاستمرارية.

وبهذا فإن علم الاقتصاد، شهد تطور الكثير من خيوط التحقيق التي تشمل الاقتصاد الكمي والجزئي، والاقتصاد البحتي والتطبيقي، والاقتصاد الصناعي والمالي .ما يربط بينهم هو المحاولة لفهم كيف يحدث التبادل ولماذا؟ وكيف يخلق التبادل المنفعة والتكلفة للمشاركين؟

ولدراسة علم الإقتصاد وتحقيق الكفاءة والفعالية الإقتصادية يجب فهم جميع أبعاده و ماهي الأسس التي يرتكز عليها خاصة في دراسة المشكلة الإقتصادية و الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة . انطلاقا مما سبق ذكره فإن الهدف من هذا العمل المتواضع هو المساهمة في إثراء معرفة الطالب بخصوص المفاهيم الأساسية لعلم الإقتصاد والنظريات التي ساهمت في تطوره بالإضافة إلى المبادئ و الوظائف التي يرتكز عليها علم الإقتصاد في أي دولة، وذلك عن طريق:

-تعريف الطالب بأهم المصطلحات الخاصة بعلم الاقتصاد.

-توضيح أهم الاتجاهات والتطورات الحديثة في علم الاقتصاد.

-بناء ادراك الطالب بأهمية علم الاقتصاد و أهم الأنشطة الاقتصادية ، المتعاملين الاقتصاديين ، الدورة الاقتصادية و تحديد أهم المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي و الناتج الوطني و مؤشر البطالة و التضخم ، أيضا تحديد تطور و نشأة النقود و توضيح للطلبة أهم وظائفها.

مفهوم علم الاقتصاد

1-1- تعريف علم الاقتصاد:

1-1-1- لغة واصطلاحا:

ان الاصل اللغوي لكلمة الاقتصاد Economie politique، يوجد في الكلمات اليونانية التالية Oikos تعني منزل، Nomosتعني قانون، Politikos تعني سياسي، وكان اول من استخدم هذا اللفظ المركب اليوناني القديم Oikonomos، أرسطو طاليس ،ويعني به علم مبادئ تدابير المنزل.[1] اوعلم قوانين الاقتصاد المنزلي

اما مصطلح علم الاقتصاد السياسي، فقد استعمل لاول مرة من طرف الفرنسي Antonie de MontchrétienKK سنة 1615، وقد اضفى عليه صفو "السياسي" لانشغالات شخصية،يتظلع منها الى خلق علم جديد هو"فن الحصول على ايرادات الدولة."[2]

اما في اللغة العربية ،فان كلمة قصد قصدا ، اقتصد في الامر ،ضد الافراط في النفقة يقال:اقتصد في النفقة،توسط بين الافراط والتقتير ،اقتصد في امره وانه على قصد، اي على رشد.

اما من الناحية الاصطلاحية فقد تعددت تعاريف الاقتصاد بتعدد المدارس التي ينتمي اليها اصحاب هذه التعاريف، وسنتناول اهم هذه التعاريف فيمايلي:

1-1-2-تعريف الاقتصاد بالنظر الى الغاية التي يستهدفها الانسان من نشاطه الاقتصادي(اشباع الحاجات وتكوين الثروة.

---

[1]-عبد الرزاق ساقور ،الاقتصاد السياسي،دار العلوم للنشر والتوزيع،عنابة،2004،ص 9

[2]-عبدالرزاق ساقور ،المرجع السابق،ص9.

يحدد الاقتصاديون الذين يأخذون بهذا المسلك، موضوع الاقتصاد بالنظر الى الغاية التي يستهدفها الانسان من مزاولته للنشاط الاقتصادي وبناء على ذلك، فقد اتجه البعض الى النظر الى اشباع الحاجات "على انه الغاية الاساسية المحددة، لما يدخل في نطاق الاقتصاد".[1]

و يؤخذ على هذ التعريف، انه اعطى نطاقا اوسع للاقتصاد من حقيقته، اذ ان كل نشاط انساني يهدف عادة الى اشياع حاجة النفس الانسانية، فمن يزور متحفا او يستمع الى محاضرة او يقدم صلاة، انما يشبع حاجة فنية أو ثقافية أو دينية، ولا يمكن القول ، بأن كل هذه التصرفات تدخل نطاق الاقتصاد.

ولذلك فقد اتجه هذا الفريق الى اشتراط بان تكون الحاجة من الحاجات المادية فقط، حتى يصبح نشاط الانسان المتعلق باشباعها دخلا في مجال الاقتصاد.[2]

غير ان هذا التحديد لم يسلم بدوره من النقد، بالنظر الى ان بعض تصرفات الافراد متعلقة باشباع الحاجات المادية، يدخل في دائرة اهتمامات اخرى/كعلم التغذية وعلم الطب.

وعلى هذا الاساس نجد بان تحديد موضوع الاقتصاد باشباع الحاجات، هو تحديد واسع، اذا اخذنا بعين الاعتبار جميع الحاجات الانسانية، وهو ضيق اذا نظرنا الى الحاجات المادية فقط.

أما الفريق الذي يحدد موضوع الاقتصاد بانه العلم الذي يبحث في الثروة فان هذا الفريق يرى بان الموضوع الاساسي للاقتصاد هو ذلك العلم الذي يبحث في الثروة، والثروة بالنسبة اليهم هي الذهب والفضة وبقية المعادن النفيسة الاخرى، والثروة هي اهم ما يحقق قوة الدولة ولذلك يخب ان تسعى الدولة دائما لتنمية ثرواتها، وقد عرف الاقتصادي الانجليزي ألفريد مارشال الاقتصاد بأنه "دراسة لأحوال البشر فيما يتعلق بالشؤون العادية لحياتهم "فالاقتصاد عنده يدرس الثروة، وجزء من دراسة الانسان في حياته العادية[3].

---

[1]–عادل احمد حشيش ،اصول الاقتصاد السياسي، ،دار الجامعة الجديدة للنشر،1998 ، ص 81

[2] –حازم البلاوي،اصول الاقتصاد السياسي، دار المعارف الاسكندرية،الطبعة الثانية،ص 47

[3]– عادل احمد حشيش، الورجع السابق، ص 81

اما في فرنسا فقد عرف جون باستيت ساي الاقتصاد بأنه" المعرفة بالقوانين المتعلقة بانتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها[1] ،وقد تاثر الاقتصاديون في اروربا خاصة، بهذا التعريف موضوع الدراسات الاقتصادية يقسم الى ثلاثة محاور أساسيةّ، هي الانتاج،التوزيع والاستهلاك.

ولكن تعريف الاقتصاد من خلال الثروة لم يسلم من النقد فكلمة ثروة على ما هو معلوم تعني الاموال المادية فقط، في حين انه توجد الى جانب هذه الاموال المادية الخدمات التي لا تنسجم في شي مادي، ولها مع ذلك منفعة قيمية عظيمة، كالخدمات التي يقدمها الاستاذ والطبيب و المحامي وغيرهم، فمن غير المقبول ان لا تدخل هذه الخدمات في دائرة اهتمامات الاقتصاد لكون هذه الخدمات لها مقابل يتمثل في ثمن معين شانها شان سائر السلع الاخرى وبالتالي فان تحديد نطاق الاقتصاد لا يمكن ان يكتمل الا اذا اشتمل على هذه الخدمات.

1-1-3-تعريف الاقتصاد بالنظر الى الوسائل(التبادل)

من ابرز الاقتصاديين الذين يحددون موضوع الاقتصاد بالنطر الى الوسيلة، وهو التبادل القائم بين الافراد والمجتمعات، العالم جيتون بيرو G.Pirou،الذي يعرف الاقتصاد

بانه" عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ما هو في حوزته، ليحصل بالمقابل من فرد اخر على ما يحتاجه"، و ان عمليات التبادل هذه هي التي تسمح بقيام صلة بين انتاج الاموال والسلع و اشباع الحاجات."[2]

1-1-4-تعريف الاقتصاد بالنظر الى الغايات (فكرة الاختيار)

من اهم الاقتصاديين الذين اولو عناية بفكرة الاختيار في موضوع الاقتصاد،العالم الانجليزي ليونيل روبنز L.Robbins اذ يحدد منشأ هذه الفكرة بالنظر الى الغايات و الوسائل معا،ولذلك يقصر دراسة

---

[1]- عادل احمد حشيش، الورجع السابق، ص

[2]-عادل حشيش،المرجع السابق،ص81

الاقتصاد، على دراسة نشاط الافراد الناتج عن ندرة الوسائل التي تضعها الطبيعة تحت تصرفهم، لتحقيق الغايات التي يسعون اليها، فعلم الاقتصاد بالنسبة اليه يرجع الى ان الموارد الطبيعية الموجودة تحت تصرف افراد المجتمع محدودة، في حين نجد ان حاجاتهم متعددة، الامر الذي يسمح

بالوصول الى اشباع كامل لجميع هذه الحاجات."[1] وعلى هذا الاساس فقد خلص ليونيل لروبنز الى القول باجراء عملية مفاضلة بين هذه الغايات المختلفة، والقيام بعملية اختيار ،لتحقيق اكبر منفعة ممكنة.

وعلى الرغم من ان هذا التعريف يسترشد به الكثير من الاقتصاديين الا انه يركز على اهمية الاختيار في حل مشكلة ندرة الموارد، الا انه لا ينظر الى سلوك الانسان في الحياة، وانما يعتبر الاقتصاد عاما منطقيا مجردا يقوم على المنطق، ومهو ما يخالف الواقع في بعض الحالات"[2]

1-1-5-تعريف الاقتصاد بالنظر الى العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالانتاج والتوزيع:

وفقا لهذا التعريف، يتحدد موضوع الاقتصاد، بدراسة العلاقة الاجتماعية المرتبطة بالانتاج والتوزيع، وفي هذا الصدد يعرف الاقتصادي السوفياتي نيكتين Nikiineالاقتصاد بانه"علم تطور العلاقات الاجتماعية للانتاج"، اي العلاقات الاقتصادية بين البشر، وان هذا العلم يكشف القوانين المهيمنة على الانتاج و توزيع السلع المادية في المجتمع البشري.

1-1-6-تعريف الاقتصاد على اساس ادارة الموارد النادرة:

يعرف الاقتصادي الفرنسي المعاصر ريمون بار Rimon Barre الاقتصاد بانه"علم اجتماعي يهتم بادراة الموارد البشرية النادرة" اي ذلك العلم الذي يهتم بادارة الموارد النادرة في المجتمع البشري ويدرس الاشكال التي تتخذها التصرفات الانسانية و انواع السلوك الاجتماعي، لتهيئة الوسط الخارجي عن طريق الانفاق، و دراسة الكيفية التي يجب على البشر اتباعها، كي يعادلوا بين حاجياتهم غير المحدودة ةبين

---

[1]- عادل حشيش،المرجع السابق،ص81

[2]- عادل حشيش،المرجع السابق،ص81

وسائل تحقيق الموارد المحدودة و النادرة، كما يدرس الافعال التي ترمي الى تخفيف التوتر الموجود بين الرغبات غير المحدودة والوسائل الاقتصادية المحدودة.

1-2-اهداف علم الاقتصاد:

تتركز اهداف علم الاقتصاد على معالجة المشكلة الاقتصادية عن طريق تفسير الظواهر و العلاقات الاقتصادية و التنبؤ لها،ووضع القوانين والنظريات الاقتصادية لدراسة السلوك البشري من اجل تطوير الموارد و تحقيق الرفاهية و الكفاية الاقتصادية و يمكن انجاز اهم الاهداف فيما يلي:[1]

-معالجة المشكلة الاقتصادية، ويتم هذا عن طريق تحديد احتياجات افراد المجتمع من السلع والخدمات وفقا للموارد الاقتصادية المتاحة، ماهي الاستخدامات البديلة

وماهي اليات السوق و محدداته، علما بان حاجات افراد المجتمع و رغباتهم غير محدودة ومتجددة.

تحديد كمية الانتاج المطلوب انتاجها من السلع والتي يجب ان تتوافق مع متطلبات افراد المجتمع سواء من حيث نوعها و جودتها و سعرها.

-تنظيم العملية الانتاجية، اي كيف يتم الانتاج و ذلك من خلال تحدي اليد العاملة المؤهلة و الجهة التي تقوم بالعملية الانتاجية ، بالاضافة الى تحدي اسلوب و عناصر الانتاج بما يكفل الاستخدام الامثل (رأس مال تقني/تكنولوجي، رأسمال مالي)

-تحديد كيف يتم توزيع الناتج بين افراد المجتمع بما يكفل عدالة التوزيع اي على اساس المشاركة في العملية الانتاجية.

تحديد معدل نمو النشاط الاقتصادي بتقدير معدل الناتج المحلي الاجمالي، مؤشر البطالة ومؤشر التضخم بالموازاة مع النمو السكاني، من اجل تحسين مستوى المعيشة و تحقيق الرفاهية الاقتصادية لافراد المجتمع والدولة.

1-3 -علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى:

---

[1]- انور نعيم قصيرة،الاقتصاد السياسي، الطبعة الثالثة،مطبعة الوطن للنشر والتوزيع، بغداد 1978 ص12

يعتمد علم الاقتصاد كغيره على علوم اخرى كثيرة في تفسيره للمشاكل الاقتصادية المختلفة، كعلاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ، بعلم الاجتماع وبعلم النفس و بالعلوم الرياضية والاحصائية.

1-3-1 علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:

توجد علاقة وطيدة ووثيقة بين الاهداف الاقتصادية و الاهداف الاجتماعية في اي مجتمع ذلك لان موضوع علم الاجتماع يتعلق بالظواهر الاجتماعية في حركاتها الكلية،اما موضوع الاقتصاد فيهتم بطبيعة و تطور مجموعة معينة من الظواهر الاجتماعية و هي الظواهر الاقتصادية التي تكون الاساس الاقتصادي للمجتمع.

و تتجلى العلاقة بين الاقتصاد و علم الاجتماع و علم النفس ان هذين الاخيرين يساعدان الاقتصاد على تفهم العلاقات الاجتماعية بين افراد الواحد و التي قد يكون لها اثر كبير على تصرفات الفرد الاقتصادية، هذه الاعتبارات الاقتصادية يجب ان تؤخذ في عين الاعتبار عند وضع مخططات التنمية الاقتصادية للمستقبل لاي دولة.

1-3-2- علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:

كلمة تاريخ تدل بصفة عامة على العلم الذي يسعى الى انقاذ الحقائق الماضية من النسيان، وبعبارة اخرى هو العلم الذي يسعى الى معرفة الاحداث و الوقائع و تفسيرها، اما علم الاقتصاد فانه يشتق من هذه الوقائع و الاحداث العمليات الاقتصادية التي سادت في مرحلة تاريخية معينة، لاستخراج نتائج ذات اهمية تفيد في تفهم بعض المشاكل الاقتصادية المعاصرة.[1]

1-3-3- علاقة علم الاقتصاد بالرياضيات والاحصاء:

خلال القرن الحالي يكاد لا يخلو بحث اقتصادي من بعض الاستخدام للنماذج الرياضية و الاحصائية، و استخدام احدى حزم الحاسب الالي لاستخلاص النتائج و سبب استخدام النماذج الرياضية في الاقتصاد، يعود الى طبيعة البحث الاقتصادي نفسه الذي ينزع الى التجريد في محاولة لتسهيل الواقع،

[1]-علي احمد صالح، المدخل للعلوم الاقتصادية، زاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016 ،ص21

كما ان استخدام الاساليب الاحصائية اضحى ضروريا في معظم الدراسات الاقتصادية لمحاولة اثبات ملائمة نظرية معينة للواقع او عدم ملائمتها له وتكاد لا تخلو منهجية للاقتصاد في اي جامعة من مواد كالاقتصاد الرياضي او الاقتصاد السياسي وغيرها.

وعلم الاقتصاد يرتبط ايضا بالاحصاء، ذلك لان تحليل هذه الظواهر يستدعي جمع البيانات عنها، فاذا توافرت بعض هذه البيانات في شكل عددي و تم تجميعها و عرضها بطريقة موضوعية سليمة اصبح من الممكن تدعيم البحث و اختبار مدى صحة الافتراضات العلمية التي يضعها الاقتصادي.

مما ذكر اعلاه عن مجموعة العلوم و الدراسات التي يرتبط بها الاقتصاد ارتباطا وثيقا لا يعني باي حال من الاحوال انعزال هذا العلم عن عن العديد من العلوم الاخرى، ومن الناحية الاخرى فان تداخل علم الاقتصاد مع غيرخ من العلوم لا يجب ان يدع مجالا للشك في انه علم متخصص يمكن تحديد المعالم

حيث أن الأسلوب المعتمد في الاقتصاد هو الأسلوب العلمي الذي يعتمد في جوهره على الوصف على الوصف الدقيق للظواهر بعيدا عن الحكم الشخصي، كما أن أسلوب الوصف في الاقتصاد هو أقل دقة و تحديدا من مجموعة العلوم الأخرى، ذلك لأن الاقتصاد يتعامل في الوصف مع التصرفات الإنسانية و الاجتماعية والتي هي في غاية التعقيد و الترابط، والاقتصاد كغيره من العلوم له مصطلحاته الخاصة التي تتميز بالكثير و الوفرة حتى يكاد الدارس يشعر بعبء من حيث اختزانها في ذاكرته بصفة مستمرة.

2- المشكلة الاقتصادية :

منذ أن وجد الإنسان على هذه الأرض وهو بحقيقتين هما [1]:

الأولي : أن حاجاته كثيرة و متعددة و متنوعة، وقد تكون هذه الحاجات مادية كالغذاء و الملبس و المسكن وقد تكون حاجات نفسية كالثقافة و الرياضية و السياحية و تختلف هذه الحاجات باختلاف المستوى

[1] علي أحمد صالح، المرجع السابق،ص 10

الاقتصادي للفرد أو باختلاف الوسط الاجتماعي الذي فيه أو باختلاف السن، أو باختلاف المستوى الثقافي للفرد.

الثانية :أن الموارد و الأموال الموجودة و القادرة على إشباع هذه الحاجات محدودة نسبيا إذا ما قيست بذلك الحاجات المتعددة و المتنوعة.ف بجميعها

فالحاجات الإنسانية لا تقف بجميعها على المساواة من حيث ضرورة إشباعها بل تتفاوت أهميتها من شخص إلى أخر ومن زمان ومن مكان إلى مكان.

فحاجة الإنسان إلى الطعام تتقدم على حاجته إلى الثقافة، وهذه الأخيرة تتقدم على حاجته إلى التسلية وهكذا، وهذا ارتباط هاتين الحقيقتين تنشأ المشكلة الاقتصادية أن الأخيرة تنشأ من وجود حاجات متعددة وموارد محدودة لإشباع هذه الحاجات و بالرغم من التقدم التي وصلت إليه الكثير من المجتمعات إلى أنها لا تزال تواجه مشكل الندرة.

2-1 خصائص المشكلة الاقتصادية :

تعتبر المشكلة الاقتصادية ملازمة لمختلف الأنظمة الاقتصادية بغض النظر عن طبيعة العلاقات الاقتصادية أو الاجتماعية السائدة في تلك الأنظمة و بالرغم من ذلك فإننا يمكن أن نحدد خصائصها في ما يلي :

2-1-1 الندرة :

الندرة في المفهوم الاقتصادي تعبر عن ندرة الشيء بالنسبة للحاجة إليه أو الطلب عليه وهي تعبر عن العلاقة بين الحاجات غير المحدودة و بين وسائل إشباع هذه الحاجات ولولا ندرة الوارد الاقتصادية و اللازمة لإشباع تلك الحاجات لنا نشأت أي على الإطلاق، فالندرة إذا هي خاصية أساسية وملازمة للمشكلة الاقتصادية

أ- **<u>الحاجات :</u>**

تعرف الحاجة بأنها الحرمان من شيء ضروري و مدلولها في الاقتصاد بأنها الرغبة في الحصول على وسيلة للإشباع وهي الحاجة إلى موارد الاقتصادية و يمكن تحقيق درجة من الإشباع عن طريق :

- الإحساس بالألم.
- معرفة الوسيلة لإزالة هذا الألم.
- الرغبة في استخدام هذه الوسيلة، وللحاجات عدة خصائص أهمها :
- قابليتها للتعدد إذن أن حاجات الإنسان المتعددة غير محدودة وكلما أشبع الإنسان حاجة كلما نشأت الرغبة في إشباع حاجة ثانية، وهذا التزايد يتناسب مع درجة التقدم في الحياة.
- قابليتها للإشباع، فالإنسان متى استهلك كمية معينة من سلعة فإنه يشبع حاجته و تتناقص حاجته إلى وحدات إضافية أخرى منها كلما تلقي قدرا من الإشباع
- قابليتها للإحلال أو الاستبدال : تخضع الحاجات لقانون الإحلال الذي يقضي بأن الإنسان يحاول أن يستعيض عن استهلاك سلعة بسلعة أخرى بديلة تحقق نفس مستوى الإشباع و الحاجات إما أن تكون اقتصادية أو غير اقتصادية و يتوقف نوعها على طبيعة وسائل الإشباع.

ب- <u>الموارد :</u>

وتعرف في الاقتصاد على أنها الثروة إما أن تكون أموال أو أشياء تستخدم في إشباع حاجات الأفراد بصفة مباشرة أو غير مباشرة و تتمثل في : الموارد الطبيعية، رأس المال، العمل، التنظيم.

- **الموارد الطبيعية** : و يقصد بها جميع الموارد الموجودة في الأرض التي يستخدمها الفرد في العملية الإنتاجية ويطلق عليها بالأرض و تأخذ طابع الموارد الاقتصادية كالبترول، المعادن، الأراضي الزراعية.
- **العمل** : وهو ذلك المجهود الإنساني الواعي و الهادف الذي يقوم به الإنسان من أجل الوصول إلى غرض نافع أي أنه النشاط الذي يهدف إلى إنتاج الخيرات المادية و سد الحاجات البشرية الضرورية و الكمالية، ويعتبر العمل عنصر من عناصر الإنتاج فإذا كانت الطبيعة تقدم الموارد الاقتصادية فإن العمل الإنساني هو الذي يجعلها مطابقة للحاجات الإنسانية.

- **رأس المال :** يعرف رأس المال المنتج بأنه الثروة الناتجة عن عمل سابق والتي تستخدم في إنتاج ثروة أخرى، وهو ينقسم إلى قسمين : رأس المال ثابت و أخر متغير.

- رأس المال الثابت : هو الذي يستعمل في العملية الإنتاجية مرات عديدة كالآلات و المصانع.
- رأس المال المتغير : يتمثل في المبلغ التي يستعمل في العملية الإنتاجية مرة واحدة ثم تتغير طبيعتها كالموارد الخام، الوقود،...الخ.

- **التنظيم** : لقد وضحنا مما سبق ذكره أن إنتاج السلع و الخدمات لا يتم إلى باستخدام عناصر إنتاجية معينة: هي العمل و الأرض و رأس المال غير أنه لا يمكن لهذه العناصر أن تتفاعل لإنتاج سلعة أو خدمة إلا في إطار من التنظيم، يخضع المنظم لقراراته التنظيمية التي يتوقف عليها طبيعة الإنتاج كما ونوعا وكيفا و يتحمل فيها مسؤولية المخاطرة برأس المال، فالمنظم هو الشخص الذي يعمل على تفاعل الإنتاج و توزيعها وهو الذي يقوم بعملية التنبؤ.

2-1-2 الاختيار :

بما أن الموارد محدودة و الحاجات غير محدودة إذا فالمهمة الأساسية التي تواجه الفرد أو المجتمع هي الموازنة بينهما ومن ناحية أخرى فإن هذه الحاجات تتنافس فيما بينها حول الموارد المحدودة ذات الاستعمالات البديلة بحيث تجعل الإنسان تحت ضغط الحاجة إلى الاختيار بين أيها يقوم بإشباعه وأيها يضحى به، ومن ثم فإن المشكلة الاقتصادية في حقيقتها ناشئة من الحاجة إلى الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد المختلفة.

2-1-3 التضحية :

في ضوء الاستعمالات المتعددة للموارد فإن تخصيص الموارد لإستخدام معين دون الأخر يعنى التضحية بالإستخدمات البديلة، فإذا ما خصص مثلا مزارع جزاء من أرضيه لزراعة القمح فإنما سيكون ذلك على حساب النقص في إنتاج الشعير وهكذا، وعليه لن يكون هناك سبيل إلى بالتضحية ببعض الرغبات الأقل أهمية في سبيل إشباع الحاجات الأخرى التي تكون أكثر أهمية.

2-2- عناصر المشكلة الاقتصادية :

يرى الاقتصاديون أن المشكلة الاقتصادية يمكن تقسيمها إلى خمسة عناصر هي [1]:

2-2-1- ماذا ننتج؟ :

ونعني به تكوين سلم التفضيل الجماعي : أي ترتيب الحاجات الإنسانية حسب أهميتها النسبية وأولويتها فطالما أن الموارد الاقتصادية المتاحة لا تكفي لإشباع كافة الحاجات الإنسانية فمعنى ذلك أنه لا بد من ترتيب إشباع هذه الحاجات حسب أهميتها وأولويتها فيتم في البداية إشباع الحاجات الأساسية وبعد ذلك تشبع الحاجات غير الأساسية حسب توفر الموارد.

2-2-2- كيف ننتج؟ :

إذا كانت المشكلة الاقتصادية تتمثل في ندرة الموارد المتاحة لإشباع الحاجات الإنسانية فلا بد من إيجاد وسيلة لاختيار أفضل الطرق لإنتاج ما تقرر إنتاجه حسب سلم التفضيل الجماعي و بمعنى أخر استخدام أحدث الطرق العلمية و التكنولوجية لإنتاج ما تقرر إنتاجه حسب سلم الفضيل الجماعي وذلك من أجل تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات و بأقل التكاليف وذلك من أجل تنظيم الإنتاج.

2-2-3- لمن ننتج؟ :

بعد أن يتم الإنتاج لا بد من اتباع طريقة معينة أو نظام محدد من أجل توزيع هذا الإنتاج على الذين ساهموا في العملية الإنتاجية بما يضمن تحقيق إشباع لإحتياجات المجتمع و بمعنى أخر يتعين تحديد مساحة كل عنصر من العانصر الإنتاجية التي ساهمت في العملية الإنتاجية.

2-2-4- الموازنة بين الاستهلاك و الإنتاج في الفترة القصيرة :

حيث أن إنتاج السلع يأخذ فترة طويلة ولذلك لا بد من أن نوازن بين الاستهلاك في الفترة القصيرة و بين إنتاج هذه السلع خاصة السلع الزراعية حيث أن إنتاجية يكون موسمي وهذا يتطلب وجود وسيلة فيها تنظيم استهلاك هذه السلع لتكون متفقة مع حجم الموجود فيها خلال فترة.

---

[1] مجيد خليل عبد الغفور إبراهيم أحمد: مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان 2008،ص 16.

2-2-5- تحقيق النمو الاقتصادي في الفترة الطويلة :

في المجتمع الساكن تقتصر عناصر المشكلة الاقتصادية على العناصر الأربعة السابقة أما في المجتمع المتحرك الذي يتميز بزيادة عدد سكانه، فإن المشكلة تفرض أن يكون النمو الاقتصادي يتناسب مع احتياجات الزيادة في السكان، ما يتطلب تنمية عوامل الإنتاج حتى تستطيع تلبية الاحتياجات المتزايدة.

3- الأنظمة الإقتصادية :

لقد عرفت المجتمعات الإنسانية في مراحل تطورها المختلفة عدة أنظمة اقتصادية واجتماعية تتباين في طبيعتها ولعل من أهمها ما يلي [1]:

3-1 النظام الاقتصادي الرأسمالي :

و يطلق عليه النظام الحر لأنه يقوم على نظام الحرية، وإن كانت هذه الحرية شكلية وليست حقيقية و يرتكز هذا النظام على أربعة أركان رئيسية :

3-1-1- مبدأ الملكية الخاصة : فالملكية الخاصة لمصادر الثروة و وسائل الإنتاج هي القاعدة الرئيسية للتملك ولا يمكن الخروج عنها إلا في ظروف استثنائية كأن تقوم الدول بتأميم بعض وسائل الإنتاج لظروف استثنائية.

3-1-2- حرية الاستغلال : حيث تسمح الرأسمالية للإفراد باستغلال ملكيتهم على وجه الذي يروق لهم و يحقق مصالحهم وذلك عل اعتبار أن الفرد هو الوحدة الاقتصادية الهامة في النظام الرأسمالي و الأقدر على تحقيق مصلحته.

3-1-3- حرية الاستهلاك : فكما تضمن الرأسمالية للإفراد استغلال ممتلكاتهم حسب ما يروق لهم تضمن لهم كذلك الإنفاق من أموالهم كما يريدون على حاجاتهم الاستهلاكية.

---

[1] http/www.d1r.com/ona/show/4405590 le 15/12/2017.

3-1-4- **قاعدة التوزيع هي الثمن** : فمن يملك ثمنا]أخذ من ثروة وإنتاج البلاد بمقدار ما يملك من ثمن، أما من لا يملك ثمنا فلا يأخذ من ثروة البلاد، فالملكية الخاصة أو جهاز الثمن هو الذي يوزع الإنتاج على الذين ساهموا في العملية الإنتاجية و يتم ذلك بصورة تلقائية و بدون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

والفكرة الأساسية لدى النظام الرأسمالي هي الاعتقاد بوجود نظام طبيعي عام يشمل الظواهر الاقتصادية وأن هذا النظام يطبق من تلقاء نفسه و بدون حاجة للتدخل من قبل الدولة،-حيث أن أدم سميث حدد وظائف الدولة بالوظائف الثلاثة الآتية :

1- الدفاع عن الدولة ضد العدوان الخارجي و تحقيق الأمن الداخلي..

2- تحقيق العدالة في الداخل.

3- القيام بالنشاط الذي لا يستطيع الإفراد أو لا يقبلون القيام به مثل التعليم و الصحة.

فالدولة في أصول النظام الرأسمالي تسمى بالدولة الحارسة وليست المتدخلة، كما يفترض وجود الانسجام بين المصالح الخاصة و المصالح العامة حيث أن فرد يسعى لتحقيق مصلحته دون الإضرار بمصالح الآخرين وهذا سيؤدي في النهاية إلى تحقيق مصلحة الجماعية ككل و بذلك يحدث الانسجام و التوافق بين المصالح.

وقد ظل المذهب الرأسمالي التقليدي مسيطرا على حياة الاقتصادية منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر" حيث كتب أدم سميث كتابه المعروف ثروة الأمم عام 1776م- حيث يعتبر أدم سميث هو واضع أصول النظام الرأسمالي، وحتى الثلث الأول من القرن العشرين" حيث ظهر ما يسمى في تاريخ الفكر الاقتصادي بالكساد العالمي الكبير سنة 1929م وانهار في هذه السنة، وحدثت ثروة على الأساليب التقليدية في علم الاقتصاد و أول من أحدث هذه الثروة هو الاقتصادي البريطاني "كينز" عام 1936م-

حيث ظهر كتابة المعروف باسم" النظرية في البطالة و سعر الفائدة و النقود" كما ظهرت بعد ذلك مدارس تنافس هذا النظام ومنها :

1- المدرسة التاريخية : وهي التي أقرت بتدخل الدول في النشاط الاقتصادي.

2- مدرسة الحماية الاقتصادية ومبدأ تدخل الدولة : حيث رفض هؤلاء الاقتصاديون التسليم بانسجام المصالح الخاصة مع المصالح العامة وأقروا تدخل الدولة لحماية الضعفاء.

3-2- النظام الاقتصادي الاشتراكي :

النظام الاشتراكي في مجمله تعارض مع الرأسمالية و تدعو إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتقوم فكرة الاشتراكية على مبادئ التالية :

- تحويل الملكية الخاصة إلى ملكية عامة إذا اقتضى الصالح العام ذلك.
- وضع حد أقصى للفائدة بحيث لا تزيد هن هذا الحد.
- وضع حد أدني للأجور بحيث يقل أجر العامل عن هذا الحد.
-وضع حد أقصى للربح و الإيجار لا يزيد الربح و الإيجار عن هذا الحد.

وفي أوربا فشل هذا النوع من الاشتراكية عندما تم تطبيقها و أخفقت جميع الأحزاب الاشتراكية في أوربا في تطبيق هذه الاشتراكية مما أدى إلى توالى الرأي العام في أوربا عن هذه الاشتراكية ولم يبق لها وجود في الرأي العام الأوربي و ظهور الاشتراكية العلمية.

- الاشتراكية الواقعية أو العلمية :

و مؤسس هذه الاشتراكية هو "كارل ماركس"، وقد سميت بالاشتراكية العلمية تمييزا لها عن باقي الاشتراكيات التي تعبر عن مشاعر أصحابها النفسية، وقد بين ماركس أم هذه الاشتراكية تتبع من قوانين المادية التاريخية وقوانين المادية الجدلية، ويوجد في المذهب الماركسى مرحلتين يطالب بتطبيقهما.

1- المرحلة الاشتراكية : وتتميز هذه المرحلة بالمعالم الرئيسية الآتية :

-محو الطبقية و تصفية حسابها نهائيا بإقامة المجتمع اللاطبقى، حيث تعتبر الماركسية إن الملكية الخاصة هي السبب في التقسيم الطبقي وانقسام المجتمع إلى مالكين ومعدمين ولذا فإن الماركسية تلغي الملكية الخاصة بهدف القضاء على الطبقات وإيجاد طبقة واحدة.

-استلام البروليتاريا "الطبقة الكادحة" للأداة السياسية بإنشاء حكومة دكتاتورية قادرة على تحقيق الرسالة التاريخية للمجتمع الاشتراكي و القيام بالتخطيط الموجه لجميع جوانب النشاط الاقتصادي فضلا عن تصفية حساب الرأسمالية وهذا يتطلب وجود سلطة قوية لا تخضع للمراقبة و تتمتع بإمكانيات كبيرة للقيام بالتخطيط الشامل.

-تأميم مصادر الثروة الإنتاج و وسائل الإنتاج حيث تصبح مملوكة للدولة، ويقوم الأساس العلمي لفكرة التأميم على أساس تناقضات فائض القيمة عن مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج التي تتراكم حتى يصبح في النهاية حاجة إلى تأميمها ليصبح مملوكة للدولة.

-قيام التوزيع حسب القاعدة القائلة "من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله" حيث يجعل لكل عامل نصيب من الإنتاج بالقدر الذي يتناسب مع عمله، و يلاحظ أن هذا المبدأ يتناقص مع مبدأ اللاطبيقية للمراحل الاشتراكية نظرا لاختلاف طاقات الناس و كفاءاتهم و تنويع العمل ودرجة تعقيده، وحسب هذه القاعدة فقد سمحت الاشتراكية للفرد بتملك ثروات الاستهلاك و منعته من تملك ثروات الإنتاج فيسمح له بتملك بيت للسكن ولكن لا يسمح له بتملك بيت للتأجير، كما يسمح له بتملك سيارة خصوصية ولكن لا يسمح له بتملك سيارة للأجرة، كما يسمح للشخص بامتلاك مزرعة خاصة به لا يسمح له استخدام مزرعة لبيع إنتاجها.

فالأفراد يسمح لهم امتلاك ما يستهلكون و لا يملكون أي شيء ينتجن خلاصة ذلك أن الاشتراكية ألغت الملكية لخاصة بالنسبة لثروات افنتاج وأبقتها بالنسبة لثروات الاستهلاك.

2- المرحلة الشيوعية :

وهي المرحلة من مراحل التطور التاريخي كما تعرضه الماركسية، فالشيوعية تحفظ بالركن الأول من المرحلة السابقة وهو محو الطبقية وتقوم على :

أ- محو السلطة السياسية و تحرير المجتمع من الحكومة بصورة نهائية، وذلك لأن الحكومة وليدة التناقض في الطبقات أما في المجتمع الشيوعي فلا حاجة للحكومة لعدم وجود الطبقات.

ب- محو الملكية الخاصة ليس في مجال الإنتاج فقط بل في مجال الاستهلاك أيضا، ففي المرحلة السابقة اقتصر التأميم على وسائل الإنتاج الراسمالية، أما الأن فلا ملكية خاصة إطلاقا وقاعدة التوزيع هي "من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته" فأساس التوزيع هو الحاجة.

3-3 النظام الاقتصادي الإسلامي :

يقوم النظام الإسلامي عل ثلاثة عناصر رئيسية هي :

3-3-1- مبدأ الأشكال المتعددة للملكية :

فلإسلام يخالف النظام الرأسمالي الذي يعتبير أن الملكية الخاصة هي القاعدة، كما يخالف المذهب الاشتراكي الذي يعتبر أن الملكية العامة هي القاعدة، وإنما يؤمن الإسلام بمبدأ الأشكال المتعددة الملكية و لا يعني ذلك أن الإسلام أخذ جانب من المذهب الرأسمالي و أخر من المذهب الاشتراكي "بل هذا التنوع قائم على أسس وقواعد فكرية معينة و موضوعية ضمن إطار عام من القيم و المفاهيم..." حيث ينظر إلى الملكية بأنها "حق رعاية يتضمن المسؤولية وليست سلطانا"، والإسلام يؤمن بثلاثة أنواع للملكية وهي :

أ- الملكية الخاصة :

وقد أقر الإسلام للإفراد حق التملك "خذ من أموالهم صدقة" واعترف الإسلام بالتفاوت بين الناس في الملكية "نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات" والله فضل بعض على بعض في الرزق ، كما أثبت الإسلام حق الإرث على إقرار تدخل الدولة تدخلا يقره الإسلام فأوجب على الغنى تجاه الفقير نوعين من الواجبات :

الأولى : نابعة من الضمير تسوغها مفاهيم الأخوة الإسلامية "إنما المؤمنون إخوة".

الثانية : نابعة من التشريع الذي يوجب على الأغنياء دفع الزكاة للفقراء وهذه الزكاة ليست إحسانا من الأغنياء على الفقراء إنما هي حق للفقير كما يقول تعالى: " وفي أموالهم حق معلوم للسائل و المحروم".

ب- الملكية العامة :

حيث أن الإسلام أوجد للجماعة الحق في امتلاك بعض الثروات الطبيعية و المرافق مثل قول الرسول صلى الله عليه و سلم : "الناس شركاء في ثلاث : الماء والأكل و النار".

ت- ملكية الدولة :

فالإسلام يجعل للدولة الحق في امتلاك الأموال حتى تساهم بدورها في الحياة الاقتصادية و تقيم العدل الاجتماعي و يعتبر بيت المال في الدولة الإسلامية مملوكا للدولة وكل مواردها ملكا لها باستثناء الزكاة لأن الدولة تقوم بحمايتها و توزيعها على مستحقيها المحددين في القرآن.

و الفرق بين الملكية العامة و ملكية الدولة هو أن ملكية الدولة هي كل عين من أرض أو بناء تعلق بها حق لعامة المسلمين ولا تكون داخلة ضمن الملكية العامة، فملكية الدولة أحينا تقبل الملك الفردي كالأرض و البناء و الأشياء المنقولة ولكن لما تعلق بها حق لعامة المسلمين صار تدبيرها و القيام على شؤونها متروكا للدولة ومن أمثلة ملكية الدولة المعادن العد التي لا تتقطع كالبترول، الأعيان التي تكون طبيعتها تمنع الإفراد من الاختصاص بها، مثل الطرق العامة و يلحق بها كالقطرات و السيارات و السكك الحديدية و شركات الكهرباء.

3-3-2- مبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدود : أي الالتزام بالأحكام الشرعية حيث يسمح الإسلام للأفراد على الصعيد الاقتصادي بالحرية الاقتصادية بحيث لا يتجاوزون حدود الشرع أي أن الحرية الاقتصادية تكون محددة بالأحكام الشرعية.

أ- **مبدأ التكافل العام** : وهذا المبدأ هو مسؤولية الأفراد حيث أن المجتمع الإسلامي هو مجتمع متضامن وهناك الكثير من النصوص الشرعية التي تحت على التكافل مثل قوله تعالى "وآت ذا القربى حقه و المسكين وابن السبيل" ومثل قوله عليه الصلاة و السلام " المسلم أخو المسلم لا يظلمه و لا يسلمه".

ب- **مبدأ التوازن العام** : وهذا المبدأ هو مسؤولية الدولة فبالإضافة غلى الكفالة الواجبة على الأفراد فلا بد كذلك للدولة المسلمة من إقامة التوازن العام، فالدولة مسؤولة عن تحقيق حد من الكفاية "المستوى اللائق

للمعيشة" لكافة أفراد المجتمع المسلم سواء كانوا مسلمين أو معاهدين. والمقصود بحد الكفاية إشباع جميع الحاجات الأساسية لكل فرد يعيش في الدولة الإسلامية سواء كان مسلم أو معاهد و العمل بقدر الإمكان على إشباع الحاجات الكمالية لكل رد يعيش في الدولة.

بالإضافة إلى الأركان الرئيسية التي يرتكز عليها المذهب الاقتصادي في الإسلام هناك صفتان أساسيتان يتميز بهما الاقتصاد الإسلامي عن غيره وهما :

1- صفة الواقعية : فالاقتصاد الإسلامي واقعي من ناحيتين :

أ- من حيث الغايات : فغاياته هي غايات تنسجم مع الواقع الإنسانية بطبيعتها و خصائصها العامة.

ب- من حيث الوسائل : فمن أجل تحقيق الغايات فالاقتصاد الإسلامي يعتمد على وسائل واقعية لتحقيق هذه الغايات.

2- صفة الأخلاقية : فالاقتصاد افسلامي أخلاقي من ناحيتين :

أ- من الغايات : فهو أخلاقي في غاياته بخلاف الرأسمالية و الماركسية.

ب- من حيث الوسائل : فوسائله كذلك أخلاقية تتفق مع المثل القيم فعندنا الغاية لا تبرر الوسيلة.

3-4- حل المشكلة الاقتصادية وفقا للأنظمة الاقتصادية :

اختلفت النظم الاقتصادية باختلاف نظريتها للمشكلة الاقتصادية للمجتمع و باختلاف الحلول التي تقترحها لحل المشكلة ، وقد ظهرت على مر التاريخ عدة نظم اقتصادية سعت إلى وضع حلول أو إجابات لها:

3-4-1- حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي :

يعتمد النظام الرأسمالي في بنيته الاقتصادية على النظام الحر حيث يكون حافز الربح هو الدافع إلى الإنتاج و يتميز بالملكية الخاصة، وبوجود المؤسسات الخاصة، وبأن الرقابة على الإنتاج تتم باستخدام جهاز الثمن وذلك بصورة آلية، وبالمنافسة الحرة و بتدني دور الحكومة في النشاط الاقتصادي.

و النظام الرأسمالي يعتمد على جهاز الثمن في حل المشكلة الاقتصادية بعناصرها الخمسة التي ذكرها سالفا، كما يلي :

أ- يقوم جهاز الثمن بتكوين سلم التفضيل الجماعي عن طريق ما يسمى" لتصويت" في ساحة السوق فكل قرش يدفع لشراء سلعة معينة يكون بمثابة إعطاء صوت من جانب المشترى ومن ثم وضعها في قائمة سلم التفضيل الجامعي-على ذلك فإن السلع التي يكون الطلب عليها كثير توضع في قائمة السلع باعتبارها من أهم السلع التي يجب إنتاجها، ويتم ذلك بصورة ألية عن طريق جهاز الثمن و بدون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ب- يعمل جهاز الثمن على تنظيم الإنتاج بما يتفق وسلم التقضيل الجماعي، فجهاز الثمن هو الذي يضع السلعة في رأس القائمة وه الذي يتولى تنظيم إنتاجها بما يحقق أقصى ربح ممكن و بأقل التكاليف.

فجهاز الثمن هو الذي يوفر عناصر الإنتاج و المستخدمة في العملية الإنتاجية (التنظيم ،رأس المال، العمل، الأرض) وعائد هذه العناصر وذلك بما يحقق أقصى ربح بأقل التكاليف.

ت- كذلك فإن جهاز الثمن يحل مشكلة توزيع الإنتاج على الذين ساهموا في العملية الإنتاجية، بمقدار ما يملكه الفرد من ثمن.

ث- يساهم جهاز الثمن في حل مشكلة النمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي يحتاج إلى زيادة الاستثمار و الاستثمار يحتاج إلى التمويل، والتمويل يحتاج إلى مدخرات من أجل تمويل الاستثمارات، وسعر الفائدة هو الذي يساهم في زيادة المدخرات إذا كان مرتفعا، وبمعنى ذلك أن جهاز الثمن هو الذي يساهم في النمو الاقتصادي حيث يقوم بمكافأة الذين يمتنعون عن الاستهلاك بإعطائهم فائدة على مدخراتهم و تزيد هذه المدخرات كلما كان سعر الفائدة مرتفع . وبذلك يستطيع النظام الاقتصادي عن طريق آلية جهاز الثمن حل عناصر المشكلة الاقتصادية، معنى ذلك أن من أجل أن تقوم جهار جهاز الثمن بدوره لا بد من وجود سوق المنافسة الكاملة كشرط أساي وهذا يستحيل تحقيقه في الواقع الاقتصادي الرأسمالي.

وعليه من الانتقادات الموجهة إليه في حل المشكلة الاقتصادية ما يلي :

أ- يعتبر النظام الرأسمالي أن المقرر الرئيسي للإنتاج هو الطلب النقدي-مما قد يسبب إنتاج السلع الكمالية وإهمال إنتاج السلع الأساسية لعدم امتلاك أصحابها للطلب النقدي "القوة الشرائية" وبدافع الربح. وهذا يؤدي في النهاية إلى ظهور طبقة غنية يعيشون في ترف و بزخ ويعملون على زيادة التضخم وانتشار السلع الكمالية والترفيه، بينما الأكثرية الكادحة تعاني في معيشتها و بعضها يعيش في الفقر.

ب- يفترض النظام الرأسمالي وجود المنافسة الكاملة مع عدم وجود ما يضمن استمرارها وذلك لتكتل المنتجين على شكل احتكارات.

ت- جعل جهاز الثمن أن التوزيع يؤدي إلى تكتل الثروة في أيدي الأقلية مما يسبب في سيطرتهم و تقوية نفوذهم السياسية.

3-4-2- حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي :

يرى الاشتراكيون أن المشكلة الاقتصادية تتمثل في التناقض بين شكل الإنتاج الجماعي و علاقات التوزيع الفردية، ومتى تم الوفاق بين الشكل وتلك العلاقات يسود الاستقرار في الحياة الاقتصادية ولا توجد مشكلة اقتصادية، فماركس يرى أن النظام الرأسمالي يتعرض للمشاكل الاقتصادية بسبب أن شكل الإنتاج الجماعي حيث أن الجميع يعملون و ينتجون بينما علاقات التوزيع فردية حيث أن الذي يتولى التوزيع هو جهاز الثمن أو بعبارة أخرى أصحاب الملكيات الخاصة من ملاك الثروات ,أرباب الأعمال-و بالتالي فإن العمال لا يأخذون نصيبهم الحقيقي من الإنتاج بل يحصلون فقط على حد الكفاف ويأخذ الرأسماليون فائض القيمة.

ولهذا يرى الاشتراكيون أن زوال المشكلة الاقتصادية يكون بزوال التناقض بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية عن طريق تحول نظام التوزيع إلى نظام جماعي حيث تحل الملكية العامة محل الملكية الخاصة وتتملك الدولة جميع وسائل الإنتاج وتديرها وتقوم هذه الدولة أو هيئة مركزية تابعة لها بحل عناصر المشكلة الاقتصادية الخمسة الموجودة في النظام الرأسمالي عن طريق وضع الخطط الاقتصادية، إذن الدولة أو الجهاز الإداري المركزي تحل إحلالا تاما وكاملا محل جهاز الثمن، فالدولة هي التي تحدد

كميات الإنتاج ونوعيته وتختار لذلك الطرق والأساليب الفنية والإنتاج وكذلك فإنها تقوم بتوزيع الإنتاج على الذين ساهموا في العملية الإنتاجية وتعمل على الموازنة بين الإنتاج والاستهلاك في الفترة الزمنية القصيرة كذلك تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي في المجتمع.

وعليه من الانتقادات الموجهة إليه في حل المشكلة الاقتصادية ما يلي :

أ- ضخامة الجهاز الإداري وما يسببه من مشاكل الروتين والبيروقراطية.

ب- إلغاء شخصية الفرد وما يترتب عليها من إهدار الحريات لأن هذا النظام لا يعترف إلا بالحاجات المادية أما الحاجات غير المادية فلا يعترف بها.

3-4-3- المشكلة الاقتصادية كما يراها النظام الإسلامي :

لا يتفق الإسلام مع الرأسمالية في أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة ندرة الموارد الطبيعية، ولا يتفق مع الاشتراكية في أن المشكلة الاقتصادية ناتجة عن التناقض بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية.

ولكن الإسلام يقرر أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الإنسان نفسه وهذا ما يقرره القرآن الكريم في آياته ففي سورة إبراهيم يقول تعالى :"الله الذي خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار وسخر لكم الشمس والقمر ذائبين وسخر لكم الليل و النهار وأتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار".

فهذه الآية القرآنية تبين أن نعم الله كثيرة ولكن الإنسان هو الذي يسبب لنفسه المشاكل، فلمشكلة الاقتصادية تحدث نتيجة لظلم الإنسان وكفرانه "إن الإنسان لظلوم كفار"، وظلم الإنسان على الصعيد الاقتصادي يتجسد في سوء التوزيع وجعل أموال الدولة بين الأغنياء و التعامل بالربا والاحتكار وانتشار الفقر والحرمان، وقد عالج الإسلام المشكلة الاقتصادية عن طريق:

أ- إزالة الظلم في توزيع الإنتاج :

حيث يمتاز جهاز التوزيع في الإسلام باعتماده على عدة أدوات في التوزيع تكفل عدم حدوث الظلم في الناحية الاقتصادية، ويتكون جهاز التوزيع في الإسلام من ثلاث أدوات هي:

1- **العمل** : وهو أهم أداة من الأدوات التوزيع في الإسلام، فالعمل هو سبب الملكية حيث أن العمل سبب لتملك العامل للمادة وليس سببا لقيمتها كما قالت الاشتراكية.

2- **الحاجة** : حيث يمكن تقسيم أفراد المجتمع إلى ثلاث فئات :

- ✓ فئة قادرة على العمل وإشباع حاجاتها الأساسية و الكمالية عن طريق العمل.
- ✓ فئة قادرة على العمل وإشباع حاجاتها الضرورية فقط عن طريق العمل.
- ✓ فئة لا تستطيع أن تعمل لضعف بدني أو عاهة عقلية، وهذه الفئة لا تستطيع إشباع حاجاتها الضرورية ولا الكمالية.

فالفئة الأولى : تعتمد على العمل في كسب نصيبها من التوزيع بوصفه أسسا للملكية وأداة رئيسية للتوزيع فيحصل الفرد في هذه الفئة على حظه من التوزيع حتى وإن زاد عن احتياجاته طالما يكسبه بطريق مشروع و ينفق ما يجب عليه منه، أم الفئة الثانية فإنها تعتمد على العمل في سد احتياجاتها الضرورية وتعتمد على الحاجة في زيادة دخلها وإشباع الحاجات الكمالية لها وتقوم الدولة بهذا الواجب.

أما الفئة الثالثة فإنها تعتمد على الحاجة في إشباع حاجاتها الضرورية و الكمالية أيضا و الجدير بالذكر أن الدولة الإسلامية يقع على عتقها سد حاجات الأفراد وتوزيع الثروة على مستحقيها ممن لا يعملون أو ممن لا يكفي عملهم إلا إشباع حاجاتهم الضرورية فقط فالدولة الإسلامية ملزمة بإشباع جميع الحاجات الأساسية لكل فرد يعيش تحت راية الدولة الإسلامية سواء كان مسلم أو ذمي كما أنها ملزمة بالعمل قدر المستطاع على إشباع حاجات هذا الفرد الكمالية، وهناك الكثير من التشريعات الإسلامية التي تنص على ضرورة توزيع الثروة على المحتاجين ممن لا يعملون أو ممن يستحقونها كقوله تعالى "وفي أموالهم حق معلوم للسائل ومحروم "، فالزكاة مثلا هي حق للفقير وليس منة من الأغنياء على الفقراء.

إن أساس التوزيع في الاقتصاد الإسلامي هو ضمان الكفاية "المستوى اللائق للمعيشة" وليس ضمان حد الكفاف " المستوى الأدنى للمعيشة" فالذي يستطيع عن طريق العمل أن يوفر لنفسه حد الكفاية كأن به، والذي لا يستطيع أن يأتي دور الحاجة بعد ذلك.

3- الملكية الخاصة : وتعتبر الملكية الخاصة أداة ثانوية للتوزيع :

فالإسلام سمح بظهور الملكية الخاصة وسمح بتنميتها عن طريق النشاطات التجارية التي سمح بها الإسلام ضمن شروط خاصة لا تتعارض مع المبادئ للعادلة الاجتماعية.

الفصل الثاني : المدارس الاقتصادية التي ساهمت

في تطور علم الاقتصاد

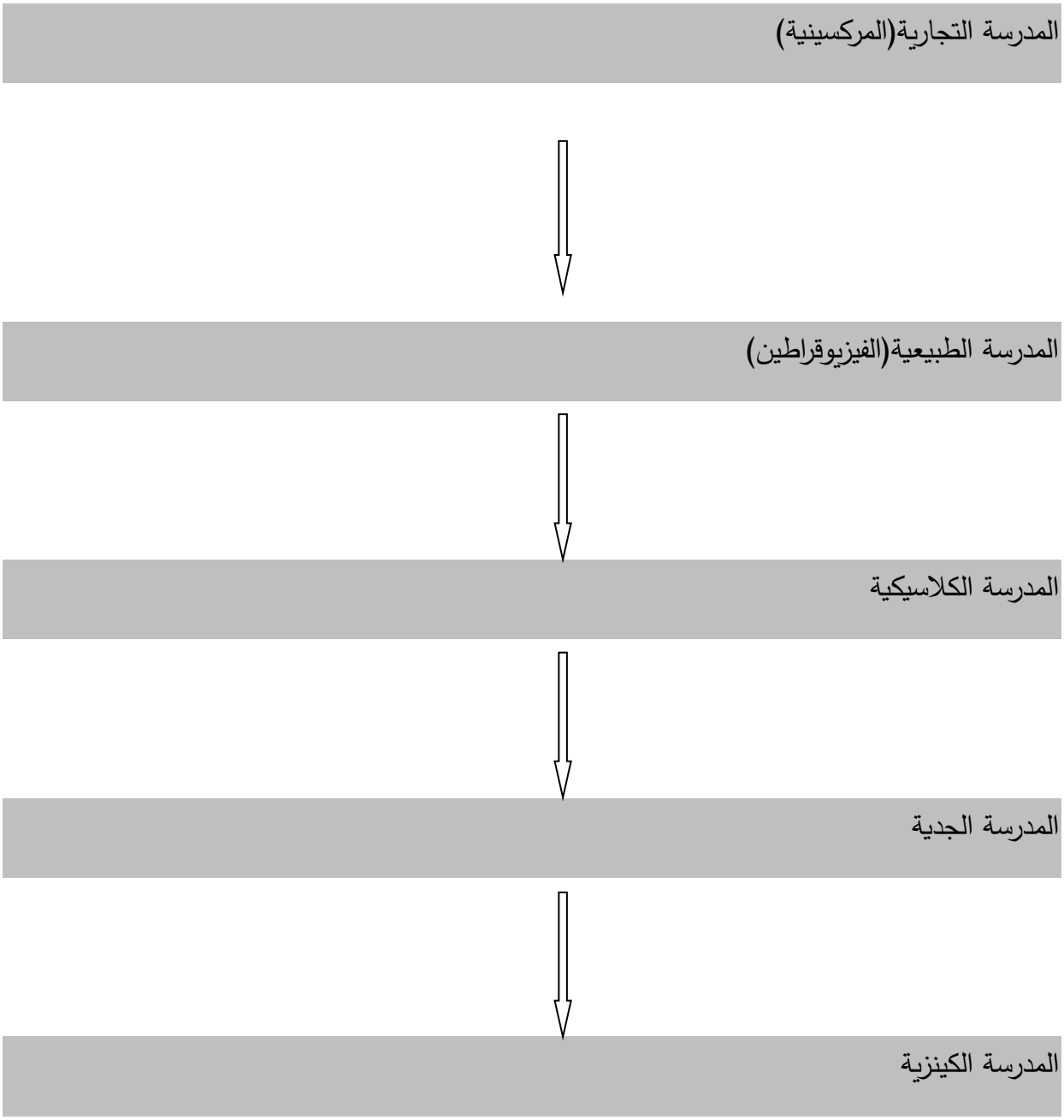

1-المدرسة التجارية (Mercantilism)

جاء هذا التيار الفكري استجابة طبيعية للحاجات العملية التي ظهرت في فترة تطور المجتمع الأوروبي في انهيار النظام الإقطاعي و تغيير الإطار الاجتماعي في هذا المجتمع بظهور طبقة التجار.

1-1- أسباب انهيار النظام الإقطاعي ومعالم ظهور الفكر التجاري : لقد تعددت معالم انهيار النظام الإقطاعي و التي تذكر من أهمها :

- ظهور النقود كقوة في مناهضة النظام الإقطاعي.
- استقلالية المدن عن الأسياد الإقطاعيين.
- تعاون التجار مع الملوك في القضاء على أسياد الإقطاع.
- هروب رقيق الأرض من العمل الزراعي إلى المدن المجاورة طلبا للحرية و الرزق بسبب الاستغلال الفاحش و المفرط لرقيق الأرض في تلبية الحاجات المتزايدة للأسياد الإقطاعيين.
- زعزعة النظام الإقطاعي الذي كان قائما على الزراعة
- زيادة نشاط التجار في هذه المدن والذي يرجع إلى عدة عوامل منها :زيادة النشاط التجاري مع العالم الخارجي نتيجة اتصال أوربا بالشرق الإسلامي في الحروب الصليبية من ناحية، ولاكتشاف العالم الجديد واكتشاف طرق المواصلات البحرية الجديدة وهذا كله زاد في ثراء التجار و بالتالي مناهضة النظام الإقطاعي.
- اكتشاف العالم الجديد : ظهور النقود مقوة جديدة في مناهضة الإقطاع ما تريب ذلك من تدفق الذهب و الفضة من هذا العالم إلى المدن الأوروبية و تزايد حاجة الأسياد الإقطاعيين إلى النقود

واستخدام التجار للنقود في معاملاتهم مع طبقة الحرفيين، واستخدام الحرفيين مقابل أجر نقدي، وحاجة الأسياد الإقطاعيين إلى نقود لشراء حاجاتهم.

- اتساع نطاق التعامل بالنقود و للحصول على النقود التجأ الكثير من الأفراد إلى بيع حقوقهم العينية بما فيها رقيق الأرض وتأجير الأرض إلى الفلاحين الأحرار.

- القضاء على سيطرة أمراء الإقطاع وإخضاع إقطاعياتهم المستقلة إلى الدولة الواحدة.

- اتفاق و تطابق المصالح بين استقلالية التجار واسترجاع الملوك لسلطتهم في القضاء على أمراء الإقطاع و بهذا التطور أصبحت طبقة التجار هي الطبقة المسيطرة والمواجهة للاقتصاد وظهور النظام الرأسمالي وسميت هذه الفترة بفترة الرأسمالية التجارية، وقد التجأ التجار إلى الصناعة لخدمة التجارة فكانوا يجلبون المواد الأولية من العالم الجديد ثم يقومون بتصدير إليه وإلى بقية العالم سلعا مصنعة.

1-2- التحليل الاقتصادي لفكر المدرسة التجارية :

ارتكز التحليل الاقتصادي لفكر المدرسة التجارية على مجموعة من المبادئ الأساسية فيما يخص نظرتهم للثروة و المتمثلة في :

- أن الاقتصاد للقوة

- أن الثروة الأمة رهن بكمية النقود المعدنية.

- الثروة الكلية ثابتة على المستوى العالمي.

- يوجد ارتباط وثيق جدا بين كمية النقود و الأسعار.

- النقود المعدنية من الذهب و الفضة.

ولكي تكون الدولة قوية يجب أن تعمل على توجيه النشاط الاقتصادي للحصول على أكبر كمية من الثروة و المتمثلة في الذهب و الفضة.

1- يجب أن تعمل على زيادة امتلاكها على أكبر كمية من الذهب و الفضة و النشاط الاقتصادي-التجارة الخارجية- تهدف إلى تحقيق ميزان تجاري فائض بمعنى العمل على تشجيع الصادرات و التقليل من الواردات.

2- أدى هذا كله إلى زيادة المنافسة المشروعة وغير المشروعة بين الدول ،لاكتساب المزيد من المعادن النفيسة وهذا ما جعل كل دولة ترسم لنفسها ساسة من شأنها وضع العقبات في طريق السلع الواردة إليها من الدول الأخرى(تسعى لتحقيق مصلحتها الاقتصادية الخاصة على حساب الدول الأخرى)، وبما أن الثروة ثابتة الحجم فإن ما تكسبه الدولة من الدول الأخرى من ثروات هو خسارة في نفس الوقت لدولة أخرى نتيجة لما تفقده هذه لدولة من هذه الثروة.

1-2-1- السياسة المعدنية في إسبانيا : تعتمد على تطبيق الإجراءات التالية التي تسمح بزيادة امتلاكها للذهب و الفضة.

- استغلال مناجم الذهب و الفضة الموجودة في مستعمراتها في أمريكا اللاتينية، فحصلت بذلك على كميات كبيرة من هذين المعدنين خلال تجريم تصدير الذهب و الفضة إلى الخارج، وتنظيم التجارة الخارجية.
- إلزام السفن التي تنقل البضائع الإسبانية
- إلزام التجار الأجانب الذين يبيعون سلعا داخل إسبانيا بعدم تحويل أثمانها إلى الخارج، بل عليهم إنفاقها في شراء منتجات إسبانية.
- فرض عقوبة الإعدام على كل من يصدر ذهبا إلى الخارج.

1-2-2- السياسة الصناعية في فرنسا : كان الهدف منها زيادة حصيلة فرنسا من المعادن النفيسة بطريقة غير مباشرة :

"أن السياسة الاقتصادية يجب أن تعتمد بدرجة أساسية على الصناعة أكثر من الزراعة ذلك لأن المنتجات الصناعية غالبا ما تكون مرتفعة القيمة على المنتجات الزراعية، أيضا أنها أقل حجما و وزنا وهذا يؤدي

إلى انخفاض النفقات أن الإنتاج الصناعي لا يخضع للتقلبات الجوية، وبهذا يمكن التحكم بسهولة في كمية المنتجات الصناعة وهي الأداء التي يعتمد عليها في زيادة التصدير .

أما المنتجات الزراعية فهي مواد غذائية للسكان وقد اتخذت الإجراءات التالية :

-فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات من السلع المنافسة للمنتوجات الفرنسية.

-تحسين و تطوير الإنتاج الصناعي الفرنسي.

-تشجيع تأسيس شركات كبرى تكون مهمتها تصريف منتجات صناعية إلى الخارج و تشجيع المواطنين على المساهمة في رؤوس اموال هذه الشركات.

-تخفيض تكاليف الإنتاج خاصة سعر المواد الأولية وذلك بمنع أو تحديد خروج المنتجات الزراعية الوطنية للخارج، حتى يبقي عرضها كبيرا في الداخل لتخفيض أسعارها.

1-2-3- السياسة التجارية في بريطانيا : اعتمدت بريطانيا على التجارة كنشاط أساسي يضمن لها الحصول على أعلى قدر ممكن من الذهب و الفضة لتتمكن من منافسة نظيراتها :

-أن تكون السفن العاملة في التجارة الخارجية مملوكة كليا لمواطنين بريطانيا.

-أن يتم نقل السلع المستوردة على السفن الإنجليزية.

-إلزام المصدرين تحصيل حاصل صادراتهم ذهبا أو فضة.

-تحقيق فائض في الميزان التجاري[1].

1-3- انتقادات المدرسة التجارية :

-لقد أخطأ التجاريون في معنى الثروة ذلك أن الثروة ليست في تكديس الذهب و الفضة، وإنما هي المقدرة على الإنتاجية وفي مقدار ما تحققه الدولة فعلا من منتجات.

-أدت السياسات التي انتهجها التجاريون إلى نتائج جد سيئة، فمن ناحية أدت هذه السياسات إلى زيادة التنافس ذي طابع العدائي بين الدول ومن ناحية ثانية أدت هذه السياسات في بعض الدول كفرنسا التي

[1]علي أحمد صالح، المرجع السابق،ص 60-62.

اتبعت سياسة الصناعة إلى الإبقاء على أثمان المنتجات الزراعية منخفضة، مما أدى إلى انخفاض مدخول المزارعين.

-أدت هذه السياسات إلى الإضرار بمصالح المستعمرات في النواحي الاقتصادية و الاجتماعية، الأمر الذي نجم عنه التخلف الاقتصادي لأكثر من ثلثي العالم.

2- المدرسة الطبيعة :

ظهرت مدرسة الطبيعيين ال Physiocrates في فرنسا نصف القرن 18 وكان على رأسها الدكتور فرانسوا كناي، فقد انتشرت فكرة القانون الطبيعي التي كانت تستمد أصولها من أراء أرسطو ثم كتاب القانون الروماني، ومع تدهور حال المزارعين نتيجة تدني وانخفاض دخولهم، بسبب الحفاظ على أسعار المنتجات الزراعية عند مستوى منخفض و تشجيع الصناعة و تنمية إنتاجها عل حساب الزراعة، جاءت أراء الطبيعيين انعكاسا لهذا التطور و تضمنت النظام الطبيعي، الثروة و الإنتاج، الضريبة، و الدورة الاقتصادية.

2-1- فكرة النظام الطبيعي :

يرى الطبيعيون أن الظواهر الاقتصادية تخضع الظواهر الطبيعية و البيولوجية لقانين الطبيعة لا دخل لإرادة الإنسان في وجودها وهذه القوانين تحكم كافة مظاهر الحياة الاقتصادية وتقوم هذه القوانين على مبدأين أساسين يوجهان نشاط الأفراد و التقدم الاقتصادي.

- هي الحافر الأساسي الذي يدفع الناس و يحفزهم على النشاط الاقتصادي في مجالات مختلفة حيث أن كل فرد يبحث عن تحقيق منفعته الخاصة.

- مبدأ المنافسة : و ينطوي على أن كل فرد بالدرجة الأولى إلى تحقيق منفعته الشخصية، ولكنه حين يفعل ذلك يدخل في تنافس مع بقية أفراد المجتمع فيجد ذلك من انطلاق كل فرد في تحقيق منافعه

الشخصية، وعليه فإن الحياة الاقتصادية عند الطبيعيين ترتكز على تحقيق المصلحة الشخصية أو الذاتية و مصلحة الجماعة في نفس الوقت، أي توافق الأفراد و الجماعة.

و تتميز هذه القوانين الطبيعية بمميزات و خصائص تتمثل في :

- أنها مطلقة فيها، وأية محاولة من جانب الفرد بعد تطبيقها يكون جزاؤها إلحاق الضرر به فيضطر إلى الرجوع إليها.
- أنها عالمية أي أنها في جميع أنحاء العالم.
- أنها غير قابلة للتغيير (أبدية).
- أنها قوانين إلهية، أي أن الله هو الذي فرضها.

2-2- الثروة و الإنتاج :

بين الطبيعيون بأن ثروة تتمثل فيما تقوم به من إنتاج ، و عرفوا هذا الإنتاج بأنه كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا، بمعنى أن هذا العمل يضيف مقدار من الموارد أكبر من ذلك المقدار والذي يكون قد تم بذله في عملية الإنتاج، واستخلصوا من ذلك أن الزراعة هي وحدها النشاط الاقتصادي الذي يعتبر منتجا، لأنها هي وحدها التي تؤدي إلى أن يحصل المزارع على كمية من الموارد أكبر من كمية البذور و الموارد الأخرى المستخدمة في عملية الإنتاج الزراعي.

أما التجارة و الصناعة فليسا من لنشاط الاقتصادي المنتج لأنهما يقتصران على تحويل أو نقل المواد التي كانت موجودة من قبل، دون أن تضيفا ناتجا صافيا جديدا، أي دون أن تضيف منتجات مادية جديدة فهي تشكل ما سموه بالطبقة العميقة.

2-3- الضريبة :

لقد نادوا بأن تقتصر الدولة على فرض ضريبة على الزراعة في شكل ضريبة على الإنتاج الصافي لدى المزارعين، عن طريق رفع الأسعار المنتجات التي يبيعونها لهم بمقدار هذه الضريبة وكذلك لو فرضت

الضريبة عل الملاك المزارعين فإنهم ينقلون عبئها على المزارعين يرفع الثمن الذي يتقاضونه على استخدام الأرض، فالمزارعين هم في نهاية المطاف الذين يتحملون عبئ الضريبة.

2-4- الدورة الاقتصادية :

لقد بين فرانسوا كيناي، أنه يمكن تشبيه تداول الناتج الصافي في الزراعة في الحياة الاقتصادية بالدورة الدموية في جسم الإنسان، وقد أطلق عليها بالدورة الاقتصادية وذلك بناءا على ثلاثة مراحل:

المرحلة 01: يتم إنتاج الصافي من مختلف المحاصيل الزراعية، وهذا الناتج الذي يحصل عليه المزارعون يقدمون جزءا منه لكلاك الأراضي الزراعية في مقابل استخدامهم لأراضيهم و يحتفظون بالباقي.

المرحلة 02: ينفق ملاك الأراضي بعض ما يحصلون عليه للحصول على يلزمهم من منتجات المزارعين، فيقدمون بعض نقودهم للمزارعين، و ينفقون البعض الأخر على ما يلزمهم من التجار و الصناع.

المرحلة 03: أما ما يحصل عليه الصناع و التجار(حصيلة مبيعاتهم) فينفقون هذا الدخل لدى المزارعين للحصول على ما يلزمهم من منتجات غذائية، وهكذا يتضح أن كل الدخل المحقق من قيمة الناتج الصافي من الزراعة يؤول في النهاية إلى طبقة المزارعين بعد أن يمر بالدورة الاقتصادية، تبدأ بالمزارعين و تنتهي بهم و تبين من ذلك أهمية الزراعة في الاقتصاد فهي العامل الرئيسي الذي يبدأ منه و ينتهي إليه النشاط الاقتصادي و وفق لكناي فإن المجتمع يتشكل من ثلاثة طبقات وهي :

- **الطبقة المنتجة :** و تضم هذه الطبقة المزارعين و كل الأعمال التي لها علاقة بالأرض، الغابات المناجم، الصيد، تربية الموائي.
- **الطبقة المالكة :** و تشمل الأفراد الذين يملكون الأرض الزراعية و الطبقة الحاكمة.
- **الطبقة العقيمة :** و تضم التجار و الصناع وأصحاب المهن والذين لا يضيفون شيئا بعملهم في زيادة الثروة الاجتماعية بصورة مبادرة لا تنتج ناتجا صافيا إضافيا.

2-5- انتقادات و تقدير المدرسة الطبيعية :

بالرغم من إسهامات الطبيعيين في جعل الاقتصاد كعلم و معرفة منظمة يخطوا خطوات هامة و حاسمة نحو الأمام غير أن أعمالهم شابتها بعض النقائص، التي فتحت بابا واسعا للانتقادات وأهمها [1]:

- بالرغم من إدعاء الطبيعيين الموضوعية في أبحاثهم غير أنهم لم يخفوا بعدا اجتماعيا ز ذاتيا في نظرياتهم الاقتصادية، فمنتقدهم يعتقدون أن الطبيعيين عكفوا على إعطاء الزراعة أهمية كبيرة مقارنة بباقي الأنشطة الأخرى ليس لأنها النشاط الاقتصادي المنتج الوحيد فقط بل أس السبب في ذلك هو رغبتهم في تبرير دخل للملاك العقارين الذي يحصلون عليه دون عمل من جانبهم.

- كما أن نظريتهم حول القيمة يشوبها الغموض و الخطأ، فنظرا لكون الطبيعيين فسلوا في الوصول إلى فكرة أو معيار"المنفعة" في تعريف الثروة فقد عجزوا عن تصور أن الصناعة أو التجارة (نشاط الطبقة العقيمة) يمكن أن يكونا منتجين كذلك، لأنهما وإن اقتصر على تحويل المواد إلا أنهما يضيفان منفعة جديدة تبرر اعتبارهما منتجين.

-وفيما يتعلق بدور الطبيعة في النشاط الاقتصادي، فقد كان القياس يقتضي منهم معاملة الصناعات الاستخراجية معاملة الزراعة،حيث أن المناجم و المحاجر تعطي أيضا أكثر مما تأخذ ولكنهم أيضا عن إدراك هذه الحقيقة.

- كما أن التطورات التي عرفتها أوربا مع ظهور الثورة الصناعية مع نهاية القرن الثامن عشر فندت الكثير من فرضيات الفيزيوقراطين حول اعتبار الزراعة النشاط المنتج الوحيد القادر على تحقيق الرفاهية و التقدم للمجتمعات.

2- المدرسة الكلاسيكية :

لعل من أهم مراحل تطور الفكر الاقتصادي ظهور المدرسة الكلاسيكية في أعقاب مدرستي التجاريين و الطبيعيين، فقد اتسمت هذه المرحلة بالتطور الكبير في حياة المجتمع الأوروبي في مختلف المجالات

[1] Boulemkahel. Yolasite.com , le 16/12/2017.

الفكرية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية و بتحول من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية ومع وجود إطار فكري و مناخ اقتصادي ساعدا في نشأة ة تطور الفكر الكلاسيكي.

3-1- الإطار الفكري في عصر الكلاسيكيين :

هناك عنصرين أساسين يحددان الجو الفكري العام الذي صاحب نشأة و تطور المدرسة الكلاسيكية :

- **انتشار فكرة القانون العلمي :** كانت هناك فكرة مفادها أنه ثمة قوانين عامة و عالمية غير قابلة للتغيير تحكم العالم، وهي القوانين الطبيعية التي تخضع لها كل الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية وعليه فإن المهمة الأساسية للعالم الاقتصادي هي الكشف و التقصي عن هذه القوانين الطبيعية و تحديدها عن طريق العقل و المنطق، وعليه حاولت المدرسة الكلاسيكية البحث في المشكلة الاقتصادية على أنها خاضعة لقوانين علمية محددة يجب كشفها ة تحديدها على ضوء الفكر العلمي.

-**التركيز على أهمية الفرد** (النزعة الفردية : بالبحث عن تحقيق مصلحة الذاتية أو الخاصة وأنه إذا سعى كل فرد بتحقيق مصلحته الفردية فإنه بذلك تتحقق المصلحة العامة(أي أن المصلحة العامة تساوى مجموع المصالح الفردية).

3-2- المناخ الاقتصادي في عصر الكلاسيكيين :

في القرن الثامن عشر تطورت الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية نتاج الثورة الصناعية التي شهدت حركة ضخمة من الاختراعات التي ظهرت في النصف الثاني من القرن 18 والتي أنتجت المظاهر التالية :

- تغير الفن الإنتاجي.
- إحلال الآلات محل الأدوات التقليدية.
- زيادة الاختراعات.
- تراكم رؤوس الأموال مع توظيفها في الصناعة، حيث أ، هذه المصانع مراكزا مغري للمستثمرين
- طاقة إنتاجية ضخمة.

-أصبحت الصناعة هي النشاط الأساسي للاقتصاد وكانت التجارة أداة بالغة الأهمية في دعم الصناعة المحلية.

- ظهور طبقة جديدة في المجتمع، هي طبقة العمال(الصناعيين، و يترتب على ذلك انفصال تام بين طبقة أصحاب المشروعات ورؤوس الأموال وطبقة العمال).

- عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، يحقق التنمية التلقائية الذاتية.

3-3- مبادئ المدرسة الكلاسيكية وأهم روادها:

3-3-1- أدم سميث[1]: يدور مبدأ أدم سميث حول عنصر العمل، نظرية القيمة، والتجارة الخارجية و وظائف الدولة في ظل الحرية الاقتصادية وهو ما سنوصحه في النقاط التالية :

1- عنصر العمل : يعتبر العمل عند أدم سميث، هو العنصر الرئيسي في الإنتاج و مصدر ثروة الأمم، كما يرى أن العمل مقياس لقيمة المواد، أي أن سعر المادة هو وقت العمل الذي يقضيه إنتاج تلك المادة. وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم العمل حسب أدم سميث هو ذلك النوع من العمل الذي يحقق سلع مادية، أما السلع اللامادية فلا يدخل العمل المبذول في إنتاجها في عداد العمل المنتج أي هو ذلك النوع من العمل الذي يضيف قيمة إلى المواد الخام.

تقسيم العمل و التخصص في عملية الإنتاج للزيادة من إنتاجية العمل.

2- نظرية القيمة : تناول أدم سميث القيمة من عدة زوايا، فميز ما بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة وهي النسبة التي تحص من مبادلة سلعة بسلعة و تحدد قيمة المبادلة على أساس العمل(على أساس عدد ساعات العمل التي بذلت في إنتاجها)، فمثلا لو كانت سلعة1(5ساعات) وسلعة أخرى(10ساعات) فإن

[1] أدم سميث(1723-1790) فيلسوف أخلاقي وعالم اقتصادي اسكتلندي، يعد مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي ومن رواد الاقتصاد السياسي اشتهر بكتابته الكلاسيكية"نظرية الشعور الأخلاقي(1759) "، وكتاب "بحث في طبيعة ثروة الأمم و أسبابها(17776)" وهو رائعة أدم سميث ومن أهم أثاره وهو أول عمل بالتناول الاقتصادي وقد أشتهر اختصارا باسم "ثورة الأمم"" دعا إلى تعزيز المبادرة الفردية.

المبادلة تتم في السوق على أساس عدد02 وحدة من السلعة الأولى مقابل سلعة من واحدة من السلعة الثانية، وقد عرفت تلك النظرية بنظرية قيمة العمل.

3- التجارة الخارجية : ناد أدم سميث بحرية التجارة الخارجية، فهي تزيد من الرفاهية الاقتصادية للشعوب، أي تحمل الفائض إلى الخارج و تجلب سلعا أخرى يوجد لها طلب محليا.

4- وظائف الدولة : بني أدم سميث مل تحليله الاقتصادي على فلسفة عامة تقوم على أن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي الذي يخضع لدافع المصلحة الشخصية، التي هي الحافز الاقتصادي وحصر دورها في الأمن و الاستقرار و العدالة،...

3-3-2- دافيد ريكاردو[1]: يتميز بدرجة عالية من الفكر التجريدي وقام بنظرية التوزيع و الريع و الأجر :

1- نظرية التوزيع :

يرى ريكاردو أن التوزيع هو المشكلة الأساسية التي يجب أن يبحث فيها علم الاقتصاد السياسي و الوقع أن ذلك كان نتيجة طبيعية لموقف الكلاسيكيين من نظرية التشغيل، فما دام التشغيل بالنسبة إليهم دائما هو التشغيل الشامل، ومادام حجم الإنتاج الكلي يبقي ثابتا، فإن المشكلة الرئيسية تنحصر في معرفة القوانين التي يخضع لها توزيع هذا الناتج الكلي بين عناصر الإنتاج المختلفة التي أسهمت في إنتاجه، بل اهتموا بما يعرف بالتوزيع الوظيفي أي بتوزيع الدخل القومي بين عناصر الإنتاج المختلفة، ومن عمل رأسمال و الأرض، على أساس وظيفته في افنتاج، دون الاهتمام بالأفراد الذين يتكون منهم.

2- نظرية الريع :

---

[11] دافيد ريكاردو(1772-1823) أستاذ في علم الاقتصاد وعمل مدرسا في نفس المجال، كما اشتهر بقيامه بشرح القوانين توزيع الدخل القومي في النظام الرأسمالي، وله النظرية المعروفة باسم قانون الميزة النسبية أو النفقة النسبية، ويقال بأنه كان ذا اتجاه فلسفي ممتزج بالدوافع الأخلاقية لقوله "إن أي عمل يعتبر منافيا للأخلاق ما لم يصدر عن شعور بالمحبة الآخرين" وهو عالم اقتصادي إنجليزي الجنسية ومن أسرة يهودية تنحدر من هولاندا ولقد كان والده يعمل سمسار في سوق الأوراق المالية، والتحق ريكاردو بالعمل مع والده وهو في الخامسة عشر من العمر و بسبب زواجه من مسيحية طرده والده من العمل معه، فاستقل ريكاردو بعمل خاص أيضا في مجال البورصة وأسس ثروة كبيرة وهو في السادسة و العشرون من عمره ومكنته بعد ذلك من التفرغ و الإطلاع.

الريع هو ما يحصل عليه ملاك الأراضي الزراعية مقابل سماحهم لغيرهم باستخداامها، والريع لا ينشأ لو لم تكن الأرض محدودة و مملوكة ملكية خاصة، فهو إذا ثمن يدفع للملاك، ويتوقف الريع على درجة تفاوت في خصوبة الأراضي وعلى مدى بعدها عن أماكن الاستهلاك و الريع يعود إلى عاملين مها تكاثر السكان و الإلتجاء إلى زراعة ألراضي الأقل خصوبة.

وقد بين ريكاردو أن هناك قانونا يحكم الإنتاج، وهو قانون الغلة المتناقصة، بحيث اقتصر عمل هذا القانون على الإنتاج الزراعي فقط، مع أنه قانون عام ينطبق في مجالات الإنتاج الأخرى غير الزراعية.

3- نظرية الأجر :

بين ريكاردو أن ألجر يتحدد على أساس كمية المواد الغذائية الضرورية لحفظ حياة العامل و تمكينه من الاستمرار في العمل، ولا يجب أن يتحدد بالمفاوضات بين العمال وأرباب العمل.

3-3-3- جون ستيوارت ميل[1] :

جون ستيوارت ميل إنجليزي يتميز بثقافته الواسعة و ضرورة الإصلاح الاجتماعي ، الإنتاج و التوزيع و التبادل ويرى أن الإنتاج تحكمه قوانين مطلقة ثابتة و التوزيع تحكمه قوانين نسبية، وعليه أنه إذا كان من غير الممكن تعديل نظام الإنتاج، فيجب على الأقل تعديل نظام التوزيع، وأشار ميل إلى التفاوت الكبير في توزيع الثروات على مختلف الشعوب ودعا إلى الإصلاحات الاقتصادية التالية [2]:

1- إلغاء نظام الأجور و استبداله بنظام تعاوني للإنتاج يشارك فيه العمال على قدر المساواة في ملكية رأس المال.

---

[1] ولد جون ستيوارت ميل يوم 20 مايو/أيار عام 1806 في لندن، ونشأ في رعاية أب يقدر العلم ة يحرص على اكتساب المعارف، فقد كان والده فيلسوفا ومؤرخا وصاحب إسهامات في علم الاقتصاد، وهو ما كان له بالغ الأثر في حياة ابنه البكر جون و تشكيل ميوله نحو الفلسفة و الاقتصاد في سن مبكرة ترك جون ستيوارت ميل عدة مؤلفات في الفلسفة والاقتصاد السياسي منها "نظام المنطق(1843)، "مبادئ الاقتصاد السياسي(1848)، "عن الحرية (1859)، "الحكومة التمثيلية(1861)، "المذهب النفعي(1863)، أوغس كونت و المذهب الوضعي(1865)، عن الطبيعة(1874)، "وثلاث مقالات حول الدين(1874)، " وتوفي عام 1883م.

[2] علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص80.

2- مصادرة ريع الأراضي لصالح الجماعة عن طريق الضريبة المقارنة.

3- تحديد حق الإرث بحدود معين حتى يتحقق التكافؤ بين كافة الأفراد.

4- إتباع قاعدة الحرية الاقتصادية بالنسبة للتعاملات مع الخارج مما سوف يؤدى حتما إلى تخصص كل بلد في إنتاج السلع التي يتمتع فيها بأكبر ميزة في مواجهة الدول الأخرى لأنه يؤدى إلى حصول كل بلد و العالم في مجموعة على كمية من المنتجات أكبر مما لو لم يحدث التخصص.

3-3-4- انتقادات و تقدير المدرسة الكلاسيكية :

-اعتمدت على التجريد و الاستنتاج و لم تهتم بدراسة التاريخ ولا باستخلاص ما يمكن أن يقود إليه من نتائج.

-وجود لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي قوانين خاصة بها.

-لم تأخذ بعين الاعتبار وظيفة النقود.

-افتراض ثبات حجم الإنتاج و السلع المعروضة.

-يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيين بضرورة الحرية الفردية و أهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة و البعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد.

تعارض إل اليوم النظرية الكلاسيكية و النظرية الكينزية(نسبة للاقتصادي الإنجليزي" جون مينرد كينز") باعتبارها أنها تؤمن بضرورة تدخل الدولة في السوق في حالة الأزمات وعدم مقدرة السوق على استعادة التوازن بنفسه عند حدوث أي خلل.

وعلى الرغم من كم الانتقادات الموجهة لهذه المدرسة إلا أن أحدا لا يستطيع أن ينكر قيمة الأفكار و النظريات التي قدمتها في مجال الاقتصاد و التي أسست فيما بعد لإنتاج فكري غزير سواء جاء ليتمم و يضيف على ما جاء به الاقتصاديون الكلاسيك أو كان هدفه بيان مواطن الخلل فيه أو حتى جاء ليناقضه و يأتي بعكسه.

4-المدرسة الحدية :

ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، وتختلف على الكلاسيكية في طريقة التحليل و النظرية القيمة، وقد ظهرت في ثلاثة جامعات في أن واحد سنة 1871 وعلى يد ثلاثة من المفكرين :

1- William Stanley Jevons(1835-1883) بإنجلترا.

2- Carl Manger(1884-1921) بالنمسا.

3- Leon Walars(1834-1910) بسويسرا.

وقد اعتمدت على ثلاث نقاط في تحليلاتهم الاقتصادية :

-يعتبر الحديون أن قيمة المواد تصدر عن منفعتها لا عن العمل(منفعتها الاستهلاكية).

-استعملت الأسلوب الحدي في البحث الاقتصادي : وتتعلق بمعرفة معطيات الوحدات الأخرى.

-استعمال الحديون الرياضيات في تحليلاتهم الاقتصادية.

4-1- المدرسة النمساوية :

تعتمد هذه المدرسة على ذاتية الإنسان و نفسيته لتفسير تصرفاته الاقتصادية و تقييمه للثروات، كما اهتم كارل منجر في دراسته بنظرية الخيرات و القيمة، ويرى أن الخيرات لا يمكن أن يكون لها وجود ملموس، إلا إذا قابلتها حاجة بشرية، أما بالنسبة للقيمة فكان يعتمد على قانون تناقص المنفعة، ذلك أن كل الحاجات الإنسانية قابلة للإشباع، وأن السبيل لإشباع هذه الحاجات هو ما يقوم به المجتمع من إنتاج لمختلف السلع و الخدمات ذات القدرات الإشباعية، مع العلم أن الحاجة تكون ملحة جدا قبل بدء إشباعها، وأنه كلما زاد عدد وحدات السلعة التي يستخدمها الفرد في إشباع حاجات معينة قل تدريجيا الإلحاح على الطلب تلك الحاجة، وتناقص مقدار المنفعة التي يحصل عليها من كل وحدة من وحدات السلعة.

4-2- مدرسة لوزان : Leon Walras(1834-1910)

يعتبر فلراس[1] أن المبادلة تترتب عن تداخل بين ظاهرتين، الندرة من جهة و المنفعة من جهة أخرى حيث كلاهما تلعبان دورا في تحديد قيم المواد و يعرف المنفعة بأنها "إمكانية الشيء إشباع رغبات معينة الأفراد"، ويعتبر أن مقياس حدة الرغبات هو رغبة الإنسان في أخر الوحدة الحدية التي تستجيب لحاجاته.

و يرى فلراس أن التصرفات الاقتصادية لها صيغة ميكانيكية و عفوية و الأسعار هي مجرد مدا خيل و تعبر عن قوة شرائية، لذلك يتصور توازنا عاما بين كل المتغيرات الاقتصادية، فالمحيط الاقتصادي عبارة عن سوق كبيرة يتوسطه المنظمون الذين يشترون خدمات الإنتاج أي عوامل الإنتاج و يبيعون الإنتاج أي يبيعون السلع لنفس الأشخاص الذين اشتروا منهم عوامل الإنتاج، ويحصل التوازن الاقتصادي على أساس ثلاثة شروط :

- وحدة السعر في نفس السوق و نفس الوقت بالنسبة لكل السلع من نوع واحد.
- يحدد السعر الواحد بمعادلة بين طلب السلع أو عوامل الإنتاج و عرضها.
- يعادل سعر بيع السلع سعر تكلفتها، أي عوامل الإنتاج وهكذا تساوى الأرباح صفرا.

4-3- مدرسة كامبريدج :Stanly Jevons (1835-1882)

لقد انتقد الكلاسيكيون في قولهم أن سر و مصدر القيمة هما العمل، لأن القيمة لا تتأثر بالعمل بقدر ما تتأثر بالمنفعة، وكان من المؤثرين **بأشهر الحديين وهو ألفريد مارشال Alfred Marshall**(1842-1924)، اهتم بقضية الأسعار و القيمة فجمع بين فكرة الكلاسيكيين أن القيمة تحدد على أساس كلفة الإنتاج وبين آخرون ذكروا بأن مصدرها هو المنفعة أي أن القيمة تحدد على أساس الدوافع الذاتية و النفسية و اختيارات و تفصيلات الأفراد، لأنه في رأيه كلاهما لهما دورا في تحديد القيمة، لأنه في رأيه كلاهما لهما دورا في تحديد السعر.

و بالتالي نرى أن النظرية الحدية تتناول أمرين في تفسير القيمة :

---

[1] اشتهر ليون فلراس بنظريتين : نظرية حول المبادلة و القيمة، و نظرية حول التوازن العام.

الأول هو فكرة القوة الإشباعية و الثاني هو ندرة السلع القادرة على الإشباع، وبالتالي فإن المنفعة الحدية هي التي تحدد قيمة السلع من جهة نظر الفرد المستهلك، وقد أزالت هذه النظرية الحديثة الغموض حول لماذا الهواء ليس لديه قيمة في السوق بالرغم من منفعته الكبيرة للأفراد، وذلك لأن الهواء لا يتسم بالندرة لأنه متوفر بكميات كبيرة و بالتالي فغن منفعته الحدية معدومة، وبما أن القيمة السوقية لأي سلعة تتوقف على منفعتها الحدية أي المنفعة الحدية تساوى الصفر فلن يكون للهوتء قيمة سوقية.

4-4-انتقادات و تقدير المدرسة الحدية :

اعتمدت المدرسة الحدية على تحليلها على أساس الوحدات الاقتصادية الصغيرة مثل المستهلك، المنتج، المدخر،....و أهملت الودات الاقتصادية الكبيرة مثل الناتج القومي و الدخل القومي و الاستهلاك القومي، حيث افترضت أن مجموع الأحجام الجزئية ماهي إلا أحجام كبيرة.

أهملت الجانب الاجتماعي حيث لم تهتم هذه المدرسة بالقضايا الاجتماعية فهي ترى الناس من زاوية نشاطها و وظيفتها الاقتصادية.

5- المدرسة الكينزية :

عرفت الرأسمالية الصناعية منذ أن أخذت في النمو و الازدهار أزمات متتالية وكان النشاط الاقتصادي يتحول عندها من الزيادة و الارتفاع إلى الهبوط و الركود، وقد بدأت هذه الأزمات منذ بداية القرن التاسع.

و طبقا للنظرية الكلاسيكية التي كانت سائدة في ذلك الوقت والتي كان تأثيرها تاما على الفكر الاقتصادي فغن هذه الأزمات وما يصاحبها من بطالة "في نظر الكلاسيكيون" لم تكن سوى اختلالات عابرة ناشئة عن بعض العوامل المؤقتة التي لا يلبت حتما أن تزول، أو ترك الاقتصاد حرا بدون تدخل من طرف الدولة، فالتشغيل طبقا للنظرية الكلاسيكية لا يبلغ مستوى التوازن إلا عندما يصل التشغيل الشامل الذي يعمل فيه كل العمال، ولا يكون هناك بطالة، لأنه إذا وجدت بطالة و لم تتدخل الدولة و النفقات فإن أجور العمال تنخفض وهذا الانخفاض في الأجور يدفع المنظمين "أرباب العمل" لتشغيل كل العمال.

وقد بقيت هذه الأفكار مسيطرة حتى العقد الثالث عشر من القرن العشرين وفي كل مرة كان يقال بأن البطالة قد استمرت مدة طويلة دون أن يقضى عليها، وكان الاقتصاديون يجيبون بأن السبب هو مقاومة الحكومة و النفقات لانخفاض الأجور، وبأن الأجر لو ترك ينخفض لوحده لقضى على البطالة.

لكن لوحظ منذ العقد الثالث من القرن العشرين خاصة في انجلترا و أمريكا، بأن هناك بطالة شبه دائمة ورغم أن العمال البطالين يرغبون في العمل بأجور جد منخفضة أيا كان مقدارها، ولقد بقيت البطالة موجودة، وظهرت تلك الحاجة بوضوح منذ أزمة 1920.

اهتم جون مينار كينز John Maynard Keynes(1883-1946) بظاهرة البطالة اهتماما كبيرا وانتقد بشدة النظرية الكلاسيكية و اختلف مع الكلاسيكيون في ثلاثة نقاط هامة وهي مشكل التشغيل أو البطالة، مشكل النقود/ مشكل تدخل الدولة، وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى ثلاثة محاور أساسية وهي[1]:

5-1- نظرية كينز في التشغيل أو البطالة :

يرى بأن الكلاسيكيين ارتكبوا خطأ كبيرا عندما رفضوا البطالة لاعتقادهم أن كل من يرغب على الشغل يجد بسهولة عملا يناسب إمكاناته الفكرية و الجسمية بسبب المزاحمة و المنافسة الموجودة في سوق المواد وسوق عوامل الإنتاج.

لكن الحقيقة و الوقائع الاقتصادية أظهرت خطأ هذا الافتراض بدليل أن بريطانيا وكل الدول الرأسمالية عرفت ظاهرة البطالة المستمرة منذ أول القرن العشرين، وأن هذه الظاهرة تفاقمت أثناء الأزمة الاقتصادية، لذلك بحث كينز عن وسائل محاربة البطالة و الوصول إلى مرحلة الاستخدام الكامل.

وتقوم نظرية كينز في التشغيل على أن الذي يحدد عدد العمال الذين يشغلون و كمية السلع التي تنتج هو "الطلب الكلي الفعلي" فعلى قدر الطلب الكلي على السلع ينتج المنتجون، وعلى قدر ما يريدون أن ينتجوا يشغلون العدد الملائم من العمال،فإذا كان الطلب كبيرا كان الإنتاج و التشغيل كبيرين، وإذا كان الطلب صغيرا كان الإنتاج و التشغيل ضئيلين.

---

[1] علي صالح، المرجع السابق،ص 88.

و يتكون الطلب الكلي الفعلي من طلب سلع الاستهلاك وطلب على سلع الاستثمار و لكل نوع من طلب عوامل تحدده.

ويقصد بالطلب عل الاستهلاك الطلب على السلع بغرض استهلاكها في الفترة الجارية، وتحدد الاستهلاك بعاملين هما حجم الدخل و مجموعة من العوامل الموضوعية و النفسية والتي أطلق عليها كينز اسم الميل للاستهلاك، وهذا الأخير يحدد لنا كيفية تقسيم الدخل بين الاستهلاك و الادخار،أي العلاقة بين الاستهلاك و الادخار و تحدد هذه العلاقة على النحو التالي :

كلما كان حجم الدخل صغيرا كلما خصص الفرد كل هذا أو معظمه لأغراض الاستهلاك أي كلما كان الدخل ضئيلا زاد حجم الدخل زاد الاستهلاك أقل و زاد الادخار بنسبة أكبر.

و الخلاصة التي يجب أن نقف عندها هنا، لأنها تمثل نقطة هامة في نظرية كينز، هي أنه كلما زاد دخل البلد زاد ادخاره، ولهذه الملاحظة أهميتها، لأن الادخار بالنسبة لاقتصاد البلد في مجموعة يمثل عنصرا انكماشيا بمعنى أنه يقلل من الطلب على السلع لأن الادخار معناه عدم الإنفاق على سلع الاستهلاك، ومعنى ذلك أن وجود الادخار في حد ذاته ينقص من الطلب الكلي على السلع، وإذا لم يوجد عامل يعوض هذا النقص، فإن نقص الطلب الكلي الناتج عن زيادة الادخار يؤدي إلى نقص حجم ما ينتجه المنتجون ومن ثم نقص حجم التشغيل و يؤدي بذلك إلى البطالة. وسنرى فيما بعد بأن هذا العمل الذي يمكن أن يعوض هذا النقص هو طلب سلع الاستثمار.

أما الطلب على سلع الاستثمار أو أموال الاستثمار فيقصد به الطلب على أموال الإنتاج التي تستخدم في العملية الإنتاجية، ويحدد هذا الطلب بالميل للاستثمار و يتوقف الميل للاستثمار على عاملين هما سعر الفائدة و الكفاية الحدية لرأس المال.

و سعر الفائدة يتوقف على عرض النقود(كمية النقود و على طلبها) أي تفضيل السيولة فإذا زادت كمية النقود مع ثبات الطلب عليها انخفض سعر الفائدة والعكس صحيح، أما إذا زاد تفضيل الأفراد على السيولة(الطلب على النقود) مع (ثبات كمية النقود) ارتفع سعر الفائدة و العكس صحيح.

أما الكفاية الحدية لرأس المال فهو عبارة عن العائد المتوقع من رأس المال طوال فترة حياته و الطلب على أموال الاستثمار يتوقف على الموازنة بين سعر الفائدةو الكفاية الحدية لرأس المال فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أعلى من سعر الفائدة أقبل المنتجون على طلب أموال الاستثمار و إذا حدث العكس ة كانت الفائدة الحدية أقل من سعر الفائدة لا يكون هناك طلب على رأس المال.

وعلى هذا الأساس فإن مستوى الإنتاج يتوقف على حجم الفعلي وليس على الطلب الكلي أو العرض الكلي.

5-2- نظرية كينز في النقود :

تنص النظرية الكلاسيكية أن وظيفة النقود تتمثل في كونها وسيلة للتبادل، لكن كينز بين أن هناك وظيفة أخرى للنقود تتمثل في كونها مخزن للقيمة، ويمكن أن تطلب النقود لذاتها و العوامل التي تحدد ذلك نفس العوامل التي تحدد تفضيل الأفراد للسيولة(الحاجة لتسوية المعاملات التجارية، الحاجة إلى المضاربة، الحاجة للاحتياط للمستقبل، الاكتناز،....الخ)، فالعوامل التي تحدد الطلب على النقود لأغراض الادخار وفقا لما بيناه، ليست هي العوامل التي تحدد الطلب على النقود لأغراض الاستثمار ولذلك يرى كينز بأنه ليس هناك مكانة تفوق مكانة النقود لأن للنقود دورا إيجابيا نظرا لتعلق الناس بها و نظرا لابتغائهم الحصول عليها رغبة في استعمالها في المستقبل أو لاكتنازها.

5-3- نظرية كينز في دور الدولة :

كانت النظرية الكلاسيكية ترفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وترى ضرورة اقتصار دور الدولة على القيام بوظائف المن و الدفاع و القضاء و القيام بالمشروعات التي لا يقوى أو لا يرغب الأفراد على القيام بها و كلها وظائف تضمن نطاق الحرية اللازم لعمل النشاط الخاص و تشجيعه، وأن أي تدخل من جانب الدولة في النشاط الاقتصادي سوف يترتب عليه تعطيل الحرية الاقتصادية اللازمة لقيام جهاز الثمن بوظيفته.

أما كينز فيرى أن دور الدولة يجب أن يكون أكثر اتساعا وأنه من واجب الدولة التدخل في النشاط الاقتصادي بغرض تنشيط الطلب الفعلي حتى يتحقق التشغيل الكامل و يقضى على البطالة و يتحقق بالتالي التوازن الاقتصادي الكلي.

و يمكن للدولة أن تتدخل لتنشيط الطلب على الاستهلاك باتخاذ إجراءات تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني في صالح الطبقات الفقيرة ذات الميل الكبير للاستهلاك فزيادة استهلاك هذه الطبقات من شأنه أن يزيد الطلب دخول توجه معظمها إلى الاستهلاك...الخ وهكذا و الإجراءات التي تستخدمها الدولة لإعادة توزيع الدخل القومي كثيرة منها زيادة العبء الضريبي وخاصة الضرائب التصاعدية التي تصيب الأغنياء واستخدام حصيلتها في إعطاء إعانات أو خدمات مجانية للأفراد.

و يمكن للدولة أن تتدخل لتنشيط الطلب على الاستثمار عن طريق قيامها ببعض المشروعات مما يترتب عليه زيادة إنفاقها الاستثماري مما يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد بنسبة أكبر من الإنفاق الاستثماري الأول كما يمكن للدولة أيضا أن تقوم بخفض سعر الفائدة لكي تشجع المنتجين على الاقتراض و القيام بإستثمارات جديدة، و يمكن للدولة أيضا التدخل و القضاء أو الحد من الاحتكارات.

السوق : الطلب ، العرض ، أشكال السوق

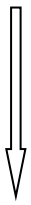

المؤشرات الاقتصادية: البطالة،التضخم،الناتج المحلي الإجمالي

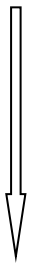

الدورة الاقتصادية : تعريفها مراحلها

1- السوق :

1-1- مفهوم السوق :

يعتبر السوق المكان الذي يجمع فيه كل من البائع أو المنتج الذي يقوم بإنتاج السلعة، حيث يقوم بعرض سلعته في السوق، والطرف الأخر في السوق و الذي يمثله المشترى أو المستهلك ، حيث يقوم بطلب و شراء السلعة أو الخدمة ويتم في السوق عملية تبادل بين المستهلك و المنتج، يحصل خلالها المستهلك على السلعة بينما يحصل المنتج على ثمن هذه السلعة، إذا عندما يريد المستهلك الحصول على سلعة معينة فإنه سيقرر الذهاب إلى المكان الذي تباع فيه هذه السلعة(سوق السلعة) فمثلا يوجد لدينا سوق للملابس، سوق للسيارات، سوق للأجهزة الكهربائية وهكذا[1].

يجب ملاحظة أن مفهوم السوق لا يرتبط بمكان معين،ففي كثير من الأحيان نسمع عن أسواق لا يتوفر فيها وجود مكان مادي محدد كأسواق النفط، أسواق الذهب العالمية، أسواق العملات العالمية، وهكذا وفي نفس الوقت فإن كثير من هذه الأسواق لا يتطلب أن يتقابل فيها كل من البائع (المنتج) و المشترى(المستهلك) بشكل مباشر لإتمام عملية بيع وشراء السلعة(كشراء سلعة معينة عن طريق الانترنت).

وفيما يلي سنقوم بالتعرف على العناصر المكونة للسوق :

1-1-1- تعريف الطلب :

[1] www.cba.edu.kw/reyadh/104/supply_demand.doc le 12/01/2018.

هو عبارة عن كمية ما يطلب من سلعة معينة عند سعر معين خلال فترة زمنية معينة، كما أن الطلب على سلعة معينة لا يعني مجرد الرغبة فيها بل يجب أن يكون الشخص قادرا على دفع ثمن السلعة و مستعدا لدفعه.

1-1-2-العوامل التي تؤثر على الطلب : تؤثر على الطلب عدة عوامل هي :

- عدد المستهلكين
- دخول مستهلكين
- أذواق المستهلكين
- أثمان السلع الأخرى

1-1-3- العلاقة بين الكمية المطلوبة و سعر السلعة [1]:

هناك علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة و سلعة ما وسعرها مع اقتران ثبات العوامل الأخرى أي أنه إذا ارتفع سعر السلعة تنخفض الكمية المطلوبة منها وإذا انخفض سعر السلعة ترتفع الكمية المطلوبة منها.

1-1-4- قانون الطلب :

هو علاقة التي تربط ما بين المحدد و الكمية المطلوبة وقد يكون هذا القانون عكسيا كعلاقة السعر بالكمية المطلوبة عادة أو طرديا كعلاقة الدخل بالطلب على السلع العادية، والتي يمكن تمثيل هذه العلاقة في المنحنى التالي :

[1] جاب الله مصطفى، محاضرات في التحليل الاقتصادي الجزائي، جامعة بوضياف المسيلة، الجزائر 2014،ص 34،ص 38

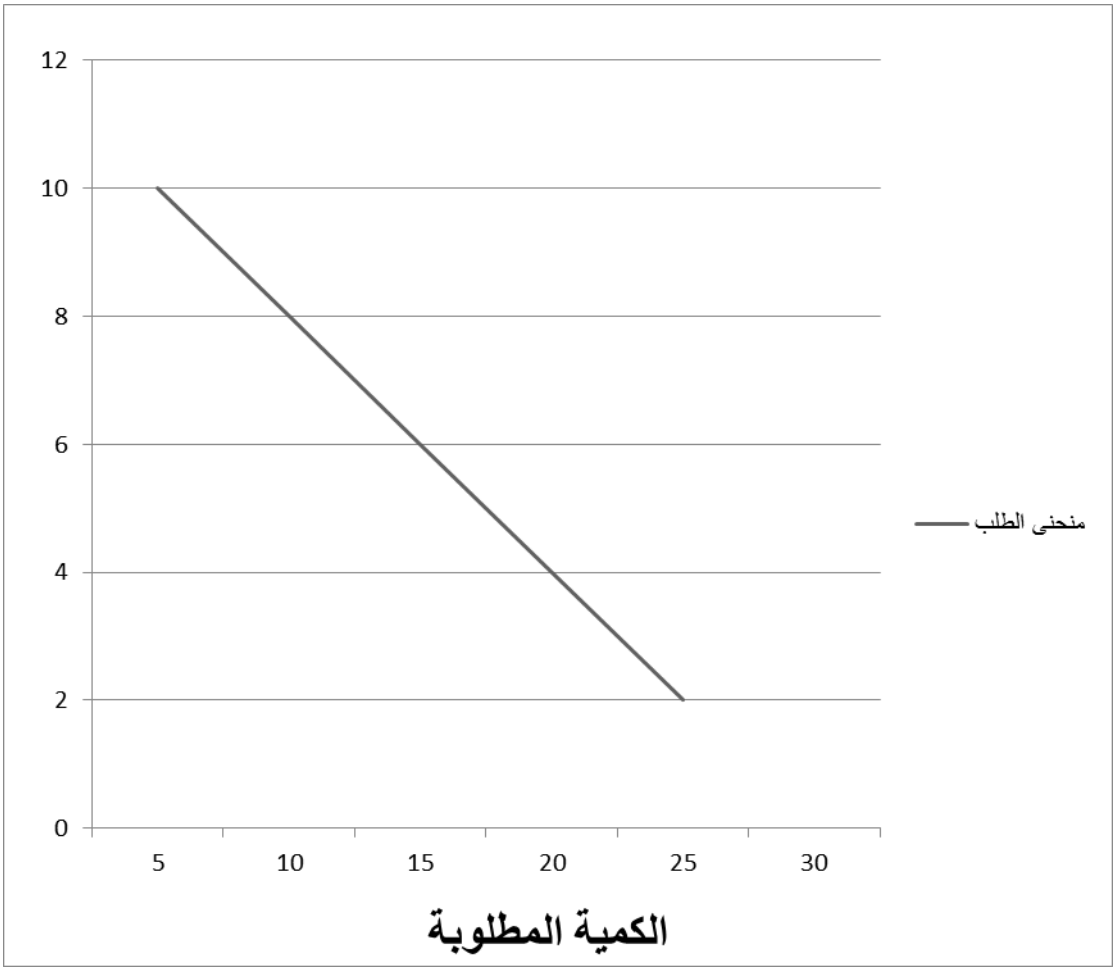

2-1- تعريف العرض :

و يمكننا تعريفه بأنه مجموع الكميات الذي يرغب المنتج أو البائع في عرضها عند مختلف الأسعار المحتملة خلال فترة زمنية معينة مع افتراض ثبات العوامل الأخرى.

1-2-1- قانون العرض :

وهو العلاقة الطردية الموجبة ما بين السعر و الكمية المعروضة وهذا راجع إلى عاملين هما :

-أن المنتجين الذين كانوا مستعدين لإنتاج كمية من السلع بالسعر المنخفض أصبحوا أكثر استعداد لإنتاج كمية أكبر بالسعر الأعلى

-أن ارتفاع السعر يجلب إلى السوق منتجين جدد لم يكونوا على استعداد للإنتاج بالأسعار المنخفضة.

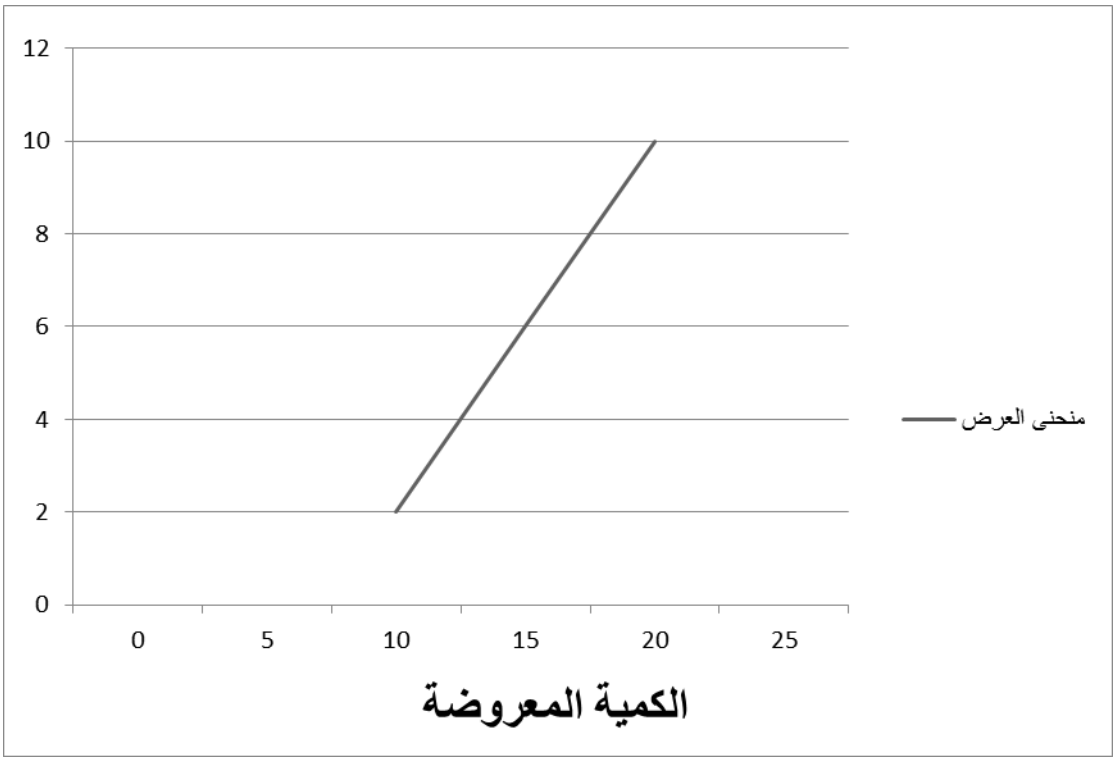

1-2-2- **محددات العرض** : و تتمثل في العوامل التي تؤثر في الكميات المعروضة من أي سلعة وهي كالتالي:

- تكاليف عناصر الإنتاج :

إذا زادت التكاليف فإن المنتج يضطر إلى تخفيض الكميات المعروضة من السلعة.

-المستوى الفني للإنتاج :

تحسين الأساليب يؤدي إلى تخفيض تكاليف إنتاجها مما ينعكس بدوره على زيادة الكمية المعروضة منها ونفس الشيء بالنسبة للضرائب، فإنقاصها يعمل على تخفيض تكاليف إنتاجها و بالتالي زيادة الكمية المعروضة منها.

- درجة قابلية السلعة للتخزين :

لدرجة قابلية السلعة للتخزين تأثير كبير و إيجابي على زيادة العرض.

1-2- أشكال السوق

أشكال السوق و نعني بها الأشكال التي يمكن أن تأخذ أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق و السلوك الذي تقوم المنشأة بإتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الأرباح، وفيما يلي سنقوم باستعراض الأسواق الاقتصادية المختلفة وع التركيز على سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار التام[1]:

1-2-1 سوق المنافسة الكاملة: يتميز سوق المنافسة التامة بعدة خصائص وهي :

-وجود عدد كبير من المشترين (المستهلكين) و البائعين) المنتجين) للسلعة.

- حرية الدخول و الخروج إلى ومن السوق.

- توفر المعلومات بشكل كامل.

- انسيابية الحركة الحرة لعوامل الإنتاج.

- تنتج المنشات العاملة في سوق المنافسة سلعة متجانسة.

2-2-1-سوق الاحتكار المطلق : وفيه يعتبر المحتكر صانعا للسعر وليس مستقبلا للسعر، كما في السوق المنافسة الكاملة، وجدير بالذكر أن المحتكر ستمتع أيضا بقوة إحتمارية(أو قوة سوقية)، حيث تنبع هذه القوة بسبب قدرة المحتكر على التحكم بسعر السلعة، وبما أن لدينا محتكر أو بائع وحيد في السوق فإن منحنى الطلب على سلعة المحتكر هو نفسه منحنى طلب السوق، ويعتبر سوق سلعة م سوق احتكار مطلق إذ تميز السوق بالخصائص التالية :

- وجود منتج أو بائع وحيد في السوق
- سلعة لا مثيل لها
- الدخول و الخروج ممنوع من وإلى السوق
- سرية المعلومات

[1] www.cba.edu.kw/alshammari/…/Chapter%20 Six%20(Markets).doc

1-2-3-سوق المنافسة الاحتكارية : و يتميز سوق الاحتكارية بالخصائص التالية :

- وجود عدد كبير نسبيا من البائعين
- توافر المعلومات للجميع
- حرية الدخول و الخروج من و إلى سوق
- الأسعار غير معطاة للمنتج أو مفروضة علية كما هو موجود في سوق المنافسة الكاملة.
- السلع متشابهة ولكن غير متجانسة
- تعتمد الأرباح في هذا السوق على درجة و كمية التوسع في السوق بدخول منتجين جدد.

1-2-4- سوق احتكار القلة :

يعتبر سوق سلعة ما سوق احتكار القلة إذ تميز السوق بالخصائص التالية

- وجود عدد قليل من البائعين (المنتجين)
- ممكن أن تكون حصة بعض المنتجين في السوق أكبر، لذا تأثيرها على السعر يكون بشكل أكبر من الآخرين.
- وجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد في السوق، بالمقابل يوجد علاقات متبادلة بين المنتجين في السوق مما يؤدي للاتفاق بين المنتجين في السوق على البيع بسعر معين.
- تكون السلعة المنتجة سلعة متميزة.

2- المؤشرات الاقتصادية :

تعتبر المؤشرات الاقتصادية مقياس عام للتغيرات في النشاط الاقتصادي وتقييم أداء الاقتصاد لأي دولة و تتضمن عدة مؤشرات التنمية، ومؤشرات الصحة، مؤشرات التعليم،.....، ولكن ستركز أساسا على المؤشرات الاقتصادية الأساسية كمؤشر البطالة، مؤشر التضخم و مؤشر الناتج المحلى الأجنبي ذلك لأن أي برنامج تنمية اقتصادية تضعه الدولة يهدف إلى تخفيض البطالة و التضخم وزيادة الناتج المحلى الإجمالي بمعني أخر أنها المؤشرات التي تساعد على معرفة حالة اقتصاد ما في فترة زمنية معينة.

2-1- مؤشر البطالة :و نقصد به عدد الأفراد لا يعملون وليس لديهم أجر نقدي بالنسبة لعدد السكان، و البطالة لها تأثير سلبي على الدولة لهذا تهتم الدول بمؤشر البطالة باعتباره هدف تركز الدولة على عدم تخطي معدل معين،لأنه يترك أكثر من أثر سلبي على المجتمع من الناحية الاقتصادية الصحية ، التعليمية، ومن الناحية الاجتماعية لهذا على الدولة أن تجد حلول لمعالجتها في أسرع وقت ممكن.

تأثيرات البطالة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية[1] :

- ✓ البطالة تؤدي إلى انتقاد الأمن الاقتصادي حيث يفقد العامل دخله وربما الوحيد، مما يعرضه لألام الفقر و الحرمان هو و أسرته.
- ✓ تسبب البطالة معاناة اجتماعية وعائلية ونفسية بسبب الحرمان وتدني مستويات الدخل.
- ✓ تدفع البطالة الأفراد إلى تعاطي الخمور و المخدرات و تصيبه بالاكتئاب و الاغتراب الداخلي.
- ✓ تدفع البطالة الأفراد إلى ممارسة العنف و الجريمة و التطرف.
- ✓ تؤدي البطالة إلى إهدار في قيمة العمل البشري و خسارة البلد للناتج الوطني.
- ✓ تؤدي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين (صندوق دعم البطالة).
- ✓ تؤدي البطالة إلى خفض في مستويات الأجور الحقيقية.
- ✓ تؤدي البطالة إلى انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي و الناتج المحلي وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ تؤدي البطالة إلى شل الحياة في بعض القطاعات الإنتاجية بسبب لجوء العمال أحيانا إلى الإضرابات و المظاهرات.

---

[1] زنيني فريدة، شيشة نوال، الأثار الاقتصادية للبطالة، ملتقي دولى حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة يومي 15-16 نوفمبر 2011.

- ✓ تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العلمية و شريحة واسعة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية و تلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيقها في مجتمعاتهم التي تعج بإعداد العاطلين عن العمل، حيث ساعدت البطالة على جعل الهجرة و السفر إلى الخارج حلما يراود أذهان الكثير من الشباب وتقول الإحصائيات أنه خلا 15 سنة الماضية تزايد عدد من يعبرون الحدود سعيا وراء حياة أفضل بشكل مستمر ونحن في أوائل القرن الحادي و العشرين هناك فرد واحد من كل خمسة وثلاثين شخص حول العالم يعيش كمهاجرين إننا إذا جمعنا كل المهاجرين في مكان واحد فإنهم سيكونون دولة هي الخامسة على مستوى العالم من حيث تعداد السكان ، كما يقدر الخبراء أن ما تجنيه الولايات المتحدة من جراء هجرة الأدمغة إليها بنصف ما تقدمه من قروض ومساعدات للدول النامية و بريطانيا 56% أما كندا فإن العائد الذي تجنيه يعادل ثلاثة أضعاف ما تقدمه من مساعدات للعالم الثالث.

2-2- مؤشر التضخم :

نقصد بمؤشر التضخم ارتفاع معدل الأسعار بشكل مستمر سنة بعد سنة وذلك بسبب ضعف وانخفاض قيمة العملة للدولة كالدينار الجزائري سنة بعد سنة و كمثال على ذلك إذا قلنا أن الدينار قبل 50 سنة وزنه أفضل بكثير مقارنة باليوم، يعني ذلك أنه كان من الممكن أن نشتري به عدد كبير من السلع مقارنة بقيمته اليوم، وهذا بسبب ارتفاع معدل التضخم بشكل سريع، ومن أسباب التضخم يمكن تلخيص النقاط التالية:

- بشكل عام الأسعار ترتفع بسبب الازدهار رغم أن هناك حالات استثنائية أي أنه إذا كان نمو الاقتصاد داخل دولة متسارع وغير متوازن أي يزيد بمعدلات متسارعة وأكثر من المعدل الطبيعي.
- زيادة الاتفاق الاستهلاكي و الاستثماري في السوق نشيط يكون زيادة الطلب و بالتالي يدفع بالمنتجين زيادة الإنتاج مما يتطلب التوظيف و بالتالي زيادة التكلفة ومع تداول الإنتاج بين المتعاملين الاقتصاديين يؤدي إلى زيادة الأسعار.

- التوسع في منح القروض من قبل البنوك: أن تقوم البنوك بزيادة منح الائتمان و فتح الإعتمادات يؤدي إلى تزويد الاقتصاد بمبالغ نقدية كبيرة " خلق النقود" وهذا قصد تحقيق أهداف تنموية معينة كتنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج وهنا نجد أنفسنا أمام وضعين: الأول يأخذنا إلى مجتمع وصل إلى حالة من الاستخدام الكلي الشامل ففتح الائتمان و الإعتمادات لحساب المنتجين لا يساعد على الوصول إلى مرحلة الرفاهية الإنتاجية وإنا سيؤدي بالسوق إلى حالة اللاتوازن و الخلل وعدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة إغراق السوق بكميات إضافية من الودائع وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، أما الثاني فيأخذ إلى مجتمع لم يصل إلى مستوى التشغيل الكلي و عليه فإن الزيادة في العرض النقدي كفيلة بتشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة ومنه زيادة عرض السلع كم ابل للزيادة في النقود الأمر الذي يجعل مستوى الأسعار لا يتغير.

2-3-النتاج المحلي الإجمالي :

هو حجم الاقتصاد وهو القيمة لمجموع السلع و الخدمات المنتجة داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة أي هو إنتاج الدولة لجميع القطاعات وهو يعتبر أهم مؤشر اقتصادي يمكن من خلاله تقدير نمو النشاط الاقتصادي و يكون له معني في حالة مقارنة بدولة أخرى أو مقارنة بالسنة الماضية.

وكمثال عن الجزائر التي اقتصادها يعتمد على المحروقات بشكل أساسي وإذا ما لاحظنا تطوره خلال السنوات 2011-2015 نجد ارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع أسعار البترول مع بقاء كمية الإنتاج ثابتة.. هذا لا يعني ازدهار الاقتصاد بالرغم من أن ازدياد في أسعار البترول سيترك أثر إيجابي على الاقتصاد، وبالتالي ليس للجزائر قاعدة اقتصادية صلبة بسبب عدم تنوع اقتصادها لأنها تعتمد بشكل كبير على المحروقات فأي تذبذب في أسعار البترول يؤثر على الاقتصاد بشكل كبير و يزعزعه و بالتالي يجب تنويع الاقتصاد و تنويع مصادر الدخل.

3- الدورة الاقتصادية :

4- 1- تعريف الدورة الاقتصادية :

تمثل الدورة الاقتصادية الموجات أو التقلبات في النشاط الكلي للدولة أو أنها تقلبات في المستوى العام للنشاط الاقتصادي، ويمكن قياس هذه التقلبات من خلال بعض المتغيرات مثل معدل البطالة و معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، وتكون الدورات على شكل تقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي و خاصة في مستوى الإنتاج و التوظيف و المستوى العام للأسعار، فالدورة الاقتصادية تعنى التقلبات الدورية التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصاد متنقلة من حالة الانتعاش و الرواج إلى حالة الانكماش ثم تعود مرة ثانية إلى الرواج و الازدهار.

وهناك اختلاف بين الأزمات الاقتصادية و الدورات الاقتصادية إذ تعرف الأزمات الاقتصادية بأنها اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد أو عدة بلدان وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطرابات الناشئة عن اختلال التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك و يستعمل الاقتصاديون الغربيون اصطلاح الدورة cycle بدلا عن كلمة بدلا عن كلمة crisis التي تدل على الأزمة بينما نلاحظ هناك فرق بين التعبيرين، فالأزمة تدل على الاختلاف أو الاضطراب في حين إن الدورة تدل على الانتظام في التعاقب التي تخضع له الظواهر الطبيعية.

3-2- الإطار العام للدورة الاقتصادية :

رغم إشارة بعض الكتاب إلى بعض العوامل كمسببات أساسية لحدوث الدورة الاقتصادية إلا أنهم متفقون على أن أي تفسير لذلك الظاهرة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عد كبير من العوامل يمكن تصنيفها في مجموعتين أساسيتين :

-الأولى :عوامل مستمدة من تقلبات اقتصادية تؤدي دائما إلى الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى.

-الثانية : عوامل خارجية كالحروب و الكوارث الطبيعية و التطورات السياسية.

فمثلا بالنسبة للتقلبات التي تحدث في الإنتاج و كمية الاستخدام إنما تشمل و بصفة خاصة تلك الصناعات التي تنتج السلع الرأس المال أما السلع الاستهلاكية غير المعمرة مثل الأحذية و الملابس مثلا فنصيبها من

ذلك التقلبات يعتبر ضئيلا نسبيا أما صناعات السلع الاستثمارية (الإنتاجية) فترتكز عليه مشكلة التقلبات الدورية.

وأيضا بالنسبة للتقلبات التي تحدث في الاستثمار ، فإن الهدف الرئيسي للمستثمرين هو الحصول على أكبر ربح ممكن لذا يتحدد استثمارهم بحالة توقعهم للعلاقة بين تكاليف الإنتاج و السعر (الطلب على الإنتاج) في المستقبل، فإذا كان متفائلا الاقتراض الأموال وقام باستثمارها فيزيد الإنتاج و تقل البطالة، وإن كان متشائما امتنع عن التوسع في الاستثمار فيقل الإنتاج و تزيد البطالة.

3-3- مراحل الدورة الاقتصادية :

يمكن القول أن مراحل الدورة الاقتصادية تتميز بالانتظام و الدورية و الاستمرارية و تشمل أربعة مراحل، حيث كل مرحلة تتميز عن الأخرى وهي[1]:

3-3-1- مرحلة الكساد :

إن من أهم الخصائص المميزة لهذه المرحلة هو ارتفاع نسبة البطالة و انخفاض مستوى الإنتاج (سببه الرئيسي انخفاض مستوى الاستثمار) و تؤدي تلك الحالة إلى انخفاض مستوي الدخل.

لنفرض لسبب من الأسباب ظهور سلعة هامة جديدة، فإن بعض المنتجين سيتوقعون الحصول على ربح بزيادة نطاق إنتاجهم، هذا يؤدي إلى زيادة توظيف الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الأجر(الدخل المنصرف) و بالتالي تشجع تلك الزيادة، الزيادة في التكاليف بالإضافة إلى الزيادة في المبيعات نتيجة الزيادة في الطلب علة السلعة و بالتالي يحقق المنتج الأرباح المتوقعة فيبدأ الاقتصاد بالتحسن و النمو و تسمى هذه المرحلة بمرحلة الانتعاش.

3-3-2- مرحلة الانتعاش :

و تتميز مرحلة الانتعاش بزيادة العرض الكلي للسلع و الخدمات و تشجيع البنوك على الطلب على القروض من أجل زيادة الاستثمار و تبدأ الإرادات ترتفع بسرعة أكبر من سرعة ارتفاع التكاليف مما يؤدي

[1] أنور نعيم قصيرة، المرجع السابق ،ص 2279، ص281.

إلى زيادة في الأرباح، وعليه ومن خلال الشكل أعلاه نجد أن الدورة الاقتصادية تمر بفترتين الفجوة الانكماشية تحدث في المدى القريب أيضا نتيجة الانخفاض في الطلب الكلي، حيث ترتفع البطالة و تنخفض المستوى العام للأسعار.

و الفجوة التضخمية نتيجة لانخفاض العرض الكلي بسبب زيادة تكاليف الإنتاج ونقص الأرباح فقد جاء هذا التضخم مصحوبا بموجة الكساد بسبب ارتفاع معدلات الأسعار لتفوق معدلاتها الطبيعية مع انخفاض الناتج أو الدخل إلى مستويات أقل من مستوى الناتج.

مما يفرض عل الدولة القيام بتحولات جادة في السياسات النقدية و المالية، ففي فترات الركود يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية لزيادة عرض النقود، وفي نفس الوقت تقوم السلطات المالية بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب من جهة أخرى، والعكس في الفترات الرخاء التضخمي حيث تنسق هذه السياسات مع أدوات الاستقرار التلقائية، والتي تتغير بموجبها مستويات الإنفاق الحكومي و معدلات الضرائب، بهدف استقرار مجمل الطلب بالقرب من مستوى الناتج عند مستوى التشغيل الكامل.

المنظمات الاقتصادية الدولية:

1-البنك الدولي

2-صندوق النقد الدولي

3-منظمة التجارية العالمية

النقود والبنوك

1-النقود (وظائف،تعريف).

- **وظائف النقود:** للنقود وظائف تقليدية و اقتصادية.

***الوظائف التقليدية:** هناك أربعة وظائف[1]

- النقود كمقياس للقيمة: هي محاولة تقسيم السلع و الخدمات دون النظر إلى علاقتها التبادلية مع السلع الأخرى و يوجد قياس سلعي و هو قياس سلعة بالنسبة للسلع الأخرى و لقد كانت لهذه الطريقة عيوب و صعوبات.

أما القياس النقدي فهذا الذي يهمنا و يعني عدد الوحدات اللازمة للحصول على سلعة أو خدمة، حيث تعتبر النقود وحدات قياس مشتركة لجميع السلع و الخدمات و مميزات هذه الطريقة بالنسبة لغيرها تتمثل في:

-توحيد أدوات القياس في أداة واحدة هي النقود، و من ثم تبسيط المعاملات.

-ترجمة التغيرات في قيم السلع و كذلك التقلبات الذاتية للقوة الشرائية للنقود المستعملة.

-حل المشاكل التي يمكن أن تعترض التحليل الاقتصادي الكلي نتيجة عناصر الإنتاج العمل، المواد الأولية، الآلات...إلخ غير المتماثلة بخصائص.

- النقود كوسيط للتبادل: و هي الوظيفة التي ارتبطت تاريخيا بإنهاء نظام المقايضة، و نجاحها يتوقف على خاصية العمومية أو الإقبال العام، و النقود تخلق التوازن في المعاملات عاجلا أو آجلا، و هي تتداول من يد إلى أخرى.

مترجمة بذلك وحدة قياس تبادل هذه القيمة.

– النقود كأداة للدفع: تمثل النقود قوة شرائية في ذاتها مقبولة من الجميع، أي كقوة برائية، فعملية الإقراض تتم عن طريق تقديم كمية من النقود و عملية التسديد تتم بالنقود كذلك. أي تبرئة الذمة، كما أن النقود في الواقع أداة لتسديد كافة الالتزامات غير الناشئة من معاملات الإقراض كدفع الضرائب، دفع المرتبات و تسديد قيمة الصفقات التجارية...إلخ.

– النقود كمخزن للقيمة: ترتبط هذه الوظيفة أساسا بخاصية الثبات و الدوام، و هي مكملة للوظائف السابقة، و معنى مخزن للقيمة أن النقود بما تمثله من قوة شرائية، يمكن أن تكتنز في لحظة أو فترة معينة أي أن يحتفظ بها سائلة لتنفق في فترة تالية و بذلك تربط قيمة السلع بفكرة الزمن، و النقود بفكرة المضاربة، و تلعب النقود في وقتنا الحاضر دورا هاما في تحقيق الادخار و تراكم رؤوس الأموال، إلا أن أهمية هذه الوظيفة تقل عندما يتعرض الاقتصاد للتضخم.

2-الوظائف الاقتصادية للنقود:

و تتمثل هذه الوظائف في دور النقود على الصعيد الفردي و المحلي و العالمي القدرة على الخيار بالنسبة للأفراد تعتبر اختياريا لصاحبها، بين الادخار و الإنفاق، و بين الشراء لهذه السلعة أو تلك و الحصول على هذه الخدمة أو تلك، أي تحقق الخيار في الزمان و المكان للذين يراهما مناسبين، فيتخذ قرارات لأولويات الإشباع و مع هذا فإن لأمر نسبي و محكوم بظروف السوق و النظام الاقتصادي.

اختيار توزيع المواد بالنسبة للدولة و المشاريع فالإنفاق النقدي لا يحدد كمية النقود إنما يحدد أين تذهب هذه النقود إلى الأجور أو الفوائد أو الاستهلاك، إلى الادخار أو الإنفاق الاستثماري أو إلى قطاع الزراعة أم الصناعة أم الخدمات، و على هذا الأساس فإن إعداد موازنات الحكومة و المشاريع يتم في صورة نقدية موزعة بين المداخيل أو الإيرادات و المصاريف و الإنفاق.

الدور الإقليمي و الدولي للنقود دورها المتجاوز بنطاقها المكاني و يبدو في ذلك إطار العلاقات الإقليمية لأجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقاليم المتجاوزة، فهي تساعد على زيادة التعاون و المبادلة و هذا ما يفسر كيف أن مجموعة إقليمية معينة تسعى إلى ربط معدلات ثابتة بين عملاتها بغرض تحقيق الاستقرار التبادلي.

3- بعض التعاريف المختلفة للعملة:

إن وضع تعريف دقيق و مضبط لعملة ليس الأمر السهل، نظرا لتشابك مختلف العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و التطور الذي تعرفه البشرية دائما، لكن يمكن إعطاء بعض التعاريف:

يقول المؤرخ فرانس سيمان الذي نشر كتابه حول تاريخ النقود عام **1934** فيقول أن النقود ظاهرة اقتصادية، فالعملة عقيدة اجتماعية أو بلفظ آخر وهم اجتماعي لأنها سلعة و ليست كالسلع الأخرى و لو ظهرت على شكل ذهب.

و يقول سيمان أيضا أن في قديم الزمان كان للعملة اسم اله و لا غرابة في هذا التقديس للعملة اعتبارا لسلوك الأفراد في عصرنا الحديث.

يقول جان مارشال في كتابه **Monnie et Credit** أن العملة هي القوة الشرائية التي توزع على الأفراد أو هي آلة لتسيير المجتمع.

تعريف **Lapidiave**هي وسيلة نظام و قدرة شرائية تسمح لصاحبها الحصول على السلع و الخدمات أو تسديد الديون.

- ✓ العملة رمز من رموز السيادة الوطنية.

و يتلخص مفهوم العملة في **أربعة** محاور:

- **العملة شيء** مادي كان معدنا أو ورقا إلى غير ذلك، و يتمتع بالقبول العام، و يحمل صيغة السلعة و له قيمة ذاتية مثل السلع الأخرى.
- **العملة كإشارة** و رمز يدل على قيمة الأشياء و ليكون لهذا الرمز بقدرة على القياس و مقارنة الأشياء لابد من قبوله من طرف الأفراد.
- **العملة كوحدة** حساب أو معد و التي يقابلها أي شيء مادي و إنما هي كتابة مجردة و نستخلص إلى تعريف أخير:
- **العملة** مهما كانت أشكالها المادية، هي ذلك **الرمز الاجتماعي** للثروة الذي ينظم تقسيم الثروة بين الأفراد و لذا تكون العملة دليلا عن علاقات اجتماعية بين أفراد و تصور سيكولوجيا لهذه العلاقات.

4- مميزات و خصائص العملة عن السلع الأخرى:

- و تتميز العملة عن السلع الأخرى بطابع خاص هو السيولة، أي قابلة للتقسيم و الإدماج.

- العملة هي القدرة الشرائية التي توزع على الإفراد، آلة لتسيير المجتمع، كما قال جان مارشال في كتابه **Monnie et Credit**
- علاقة اجتماعية بين الأفراد تلخص علاقات القوة الموجودة في المجتمع.
- تعتبر شيء مقبول من طرف الأفراد للتعامل به.

- و يمكن تلخيص خصائص النقود في خمسة عناصر:

1- **صفة القبول العام:** أي أن المجتمع على استعداد لقبول السلع المختارة كوسيلة لسداد الديون و سداد قيمة سلعة أخرى.

فتتميز بصفة العمومية التي تمنحها خاصية الإلزام، فالعملة النقود تبعا للنظرية الاسمية ليست لها قيمة في حد ذاتها، إنما تستمد هذه القيمة من سلطة الإجبار، فالدولة هي التي تخلق قيمة النقود و هي التي تخلع عنها هذه القدرة.

2- **صفة الدوام و الثبات:** بافتراض شخص اقترض من شخص آخر مبلغ من المال، ثم حل وقت التسديد في فترة لاحقة، ليجد قيمة النقود قد ارتفعت أو انخفضت، عندئذ يجد نفسه ملزما بدفع قوة شرائية حقيقية أكثر أو أقل مما اقترضه، و نفس الوضع ينطبق على المقرض، يعني أن خاصية الدوام و الثبات ضرورية لكي تلعب النقود وظيفتها كمخزن للقيمة أو كوسيلة لتسديد الديون، و تصبح النقود طبقا لمفهوم فيكسل **K.Vicksell** و بعده كينز **Keynes** عنصر أمان و مطلوبة لذاتها.

3- **صفة الندرة:** حيث كان اختيار الفضة و الذهب كأشكال أولي للنقود ثم تطبيق القاعدة التي يتم بها فرض قيود على الإصدار النقدي الورقي، إذ اشترط في بعض الحالات ضرورة تغطية كمية النقود المصدرة بنسبة معينة من الذهب أو العملات الأجنبية الصعبة.

4- **صفة القابلية للتجزئة:** تكون النقود قابلة للانقسام أو التجزئة إلى وحدات ملائمة تسهل المعاملات الصغيرة و يتبع هذا التقسيم التكافؤ أو المساواة بين قيمة مجموع الأجزاء المنقسمة ووحدة النقد الكلية.

5- **صفة التوحيد:** و التصنيف للوحدات النقدية و سهولة التعرف لقابلية التخزين، صعوبة التلف، و عدم احتواءها لمواد ضارة.....**إلخ**.

البنوك (مفهوم و مكونات).

مفاهيم حول البنك:

1- نشأة البنوك و تعريفها:

نشأة البنوك:

في القديم كان رجال الصاغة يقبلون أموال الناس للحفاظ عليها من الضياع مقابل شهادات تحمل قيم اسمية و مع تزايد المعاملات المالية أصبح الصاغة يسوون المعاملات بين الأشخاص في حضورهم، و بزيادة الثقة في الصاغة و الأوراق تداولت هذه الأوراق بين الناس دون الرجوع للصاغة مكان الإيداع الذي تحول إلى مؤسسة تسمح للمودعين سحب أموال أكبر مما بحوزتهم (السحب على المكشوف).

و قد تم التفكير في تأسيس بنوك حكومية في القرن السادس عشر، فتم إنشاء أول بنك عام **1587** بالبندقية، ثم بأمستردام عام **1609** و كان غرضه الأساسي حفظ الودائع و تحويلها عند الطلب من حساب مودع لحساب مودع آخر. و باستمرار الثقة في المؤسسات المصدرة لشهادات الإيداع تحولت هذه الأخيرة من شهادات اسمية لشهادات تستحق الدفع لحاملها، فازداد تداولها فانبثق منها كل من الشيك و البنكنوت في شكله الحديث.

و في بداية القرن الثامن عشر زاد عدد البنوك و كان أغلبيتها عبارة عن مؤسسات عائلية لحماية المودعين، حيث يمكن الرجوع للأموال الخاصة في حالة الإفلاس.

و بظهور الثورة الصناعية في أوروبا، شهدت هذه البنوك تعديلات في إنشائها فسمحت بتكوين بنوك متخذة شكل شركة مساهمة.

تعريف البنوك:

معنى كلمة بنك: البنك كلمة ايطالية"**Banco**" و تعني مسطبة يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة و المتاجرة بالنقود. فالبنك يتاجر بأموال الناس مقابل فائدة، أي يقوم بالتسوية بين أصحاب الفائض و الاحتياج.

كما أن تعريفات البنك تختلف بحسب الأنظمة الاقتصادية للبلد.

فحسب المشرع المصري: "المصرف هو كل شخص طبيعي أو اعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور تدفع تحت الطلب أو بعد آجال".

و حسب المشرع الأمريكي:"البنك هو منشئة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصارف، سواء حصلت على التصريح من الحكومة المركزية، الاتحادية أو الفدرالية".

أما حسب المشرع الجزائري: تنص المادة 114 من قانون القرض و النقد:

"البنوك أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية إجراء العمليات المصرفية في المادتين 110 و 113 من هذا القانون".

المادة 110: "تتضمن الأعمال المصرفية تلقي الأموال من الجمهور، و عمليات القرض ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن و إدارة هذه الوسائل".

المادة 113: "تعتبر وسائل الدفع جميع الوسائل التي تمكن من تحويل الأموال مهما كان الشكل التقني المستعمل".

فالبنك هو هيئة مالية تتاجر بالنقود حيث تختص بتجميع الودائع من الأفراد و تقديمها لأفراد آخرين يكونون بحاجة إليها على شكل قروض، و النقود هنا قيمة غير مادية.

أنواع البنوك:

في بادئ الأمر كانت البنوك التجارية لأنها كانت تمول التجارة عن طريق قروض قصيرة الأجل، و مع التطور الحادث في الحياة و ظهور عدة قطاعات احتاجت هذه الأخيرة للتمويل كالتأسيس و الإنشاء و التي تتطلب مدة زمنية طويلة، فظهرت البنوك المتخصصة بهدف تمويل، تحمل فترة الدين و تقليل المخاطر التي تنتج عن الائتمان بفضل اهتمام المصرف بقطاع معين فقط. ومن أهم البنوك المتخصصة التي ظهرت نذكر:

أ-البنوك التجارية:

البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات مالية تهدف لتحقيق أقصى الأرباح، و تتميز هذه البنوك بالائتمان قصير المدى فهي بنوك الائتمان أو بنوك الودائع، و تعتمد في تمويلها للغير بالدرجة الأولى على ودائع الأفراد المودعة لديها.

ب-بنوك الاستثمار:

و هي عبارة عن بنوك للائتمان المتوسط الأجل، حيث تقرض من يعى لتجديد رأس ماله الثابت (مصانع، عقارات...) فهي تحتاج لأموال غير قابلة للطلب متى شاء المودع بل تعتمد على رأس مالها الذي يكون كبيرا نسبيا بالدرجة الأولى، على ودائع لأجل، على الاقتراض من الغير لفترة محددة (سندات) و كذلك على المنح الحكومية. و كل هذه الموارد تستحق بعد فترة زمنية طويلة و معروفة مسبقا.

ج-بنوك التوفير و الاحتياط:

هي مؤسسات مالية تختص بجمع مدخرات الأفراد و المؤسسات التي تستحق عند الطلب و تأخذ شكل دفتر ادخار، و قد تكون لأجل فتأخذ شكل سندات أو أوذونات بحيث تقرضها على فترات مختلفة وفق استحقاق كل مدخرات. فهذه البنوك تعتمد على أموال المدخرين بالدرجة الأولى في تمويل الغير عن طريق القروض.

د-بنوك الأعمال:

تسمى أيضا بنوك التجارة، و هي بنوك لا يقبل عليها الجمهور. و تقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل و إدارة المنشآت الأخرى عن طريق إقراضها و الاشتراك في رأس مالها ثم الاستحواذ عليها. فهي بنوك تعمل في سوق رأس المال، في حين البنوك الأخرى تعمل في السوق النقدي.

البنوك التجارية:

تعريفها، خصائصها و تصنيفها:

تعريف البنك التجاري:

هناك عدة تعريفات للبنوك التجارية أبرزها:

"البنوك التجارية هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات و المؤسسات و السلطات العمومية، و يتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود هي نقود الودائع".

"مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تقوم بتلقي الودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب، أو بعد أجل قصير و التعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل".

فالبنوك التجارية هي المنشأة أو الشركة المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع من الأفراد و المؤسسات تحت الطلب أو لأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في تمويل المستثمرين عن طريق منح القروض بقصد الربح. و قد استمدت تسميتها من خلال تقديمها للقروض قصيرة الأجل للتجار في بداية مشوارها، فهي أقدم البنوك تاريخا على الإطلاق.

و مع التطور الحاصل في النشاط الصناعي و التجاري تزايدت أهمية التمويل المصرفي لهذه النشاطات بقروض متوسطة و طويلة الأجل خاصة في ميدان الاستثمار و كذا تمويل عمليات التجارة الخارجية.

و يطلق على هذه البنوك اسم بنوك الودائع لأن أهم مواردها تتمثل في الأموال المودعة لديها. فالبنك التجاري يعتبر وسيطا بين أصحاب الفائض في السيولة و أصحاب العجز.

2- تعريف البنك المركزي:

هو بنك البنوك الذي يقف على قمة الجهاز المصرفي و يشرف على جميع البنوك بالشكل الذي يساعدهم على القيام بوظائفها على أفضل وجه في المدى الطويل فهو يعنيها عند الحاجة و هي إما تكون مملوكة ملكية تامة أو جزئية للدولة، أو تكون ملكية خاصة و في هذه الحالة فإنها تخضع لرقابة و إشراف الدولة، و عادة ما تتولى الوظائف الأخرى للبنوك مثل: خدمة الحكومة و الإشراف على سياسة الائتمان و السياسة النقدية في الدولة، كما أن البنك المركزي هو بنك الإصدار الذي يتمتع بحق إصدار العملة الورقية بمقتضى القانون و هو الذي يقبل الودائع من البنوك و يقوم بإقراضها.

خصائص البنك المركزي:

تتصف البنوك المركزية بمجموعة من الخصائص و السمات الفريدة و التي قد لا تتصف بها بقية المنشآت المالية و المصرفية و من هذه الخصائص ما يلي:

-تتم إدارة البنوك المركزية من قبل أفراد لهم صلة مباشرة بالهيئات الحكومية أي البنوك المركزية تعود ملكيتها للدولة.

-لا تهدف هذه البنوك إلى الربح المادي، بل أنها تتحمل مسؤولية اجتماعية و اقتصادية في اتجاه القطاعات و نشاطات المجتمع.

-لهذه البنوك علاقة وثيقة بالمصارف التجارية و المتخصصة، إذ تمتلك السلطة أساليب مختلفة تمكنها من التأثير في أنشطة و فعالية هذه المصارف بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة.

لذلك فإن وجود البنك المركزي ضمن إطار الهيكل المالي و النقدي للدولة ضروريا و ذلك للسببين التاليين: "لتحقيق سياسة نقدية رشيدة يتطلب وجود سلطة نقدية مركزية". "هو أداة لتحقيق التعاون الدولي في السياسة النقدية الدولية".

- نشأة البنك المركزي:

هو وليد الأنظمة المصرفية التي نشأت في الدول الغربية، و قد نشأ أولا كبنك تجاري كبير، و توسعت معاملاته لتشمل كثيرا معاملات السوق المصرفي فأصبح يمكنه التأثير على السوق بعملياته المختلفة، و حيث أن المعاملات البنكية في أول نشأة البنوك هي عمليات قبول الودائع و الخصم، فإن هذا البنك التجاري الهام كان يتعامل في جزء كبير من هذه المعاملات و كان يعطي إيصالات بالودائع التي كان يقبلها، تطورات فيما بعد كما تبين من

قبل إلى نقود ورقية، و أصبح مثل هذا البنك يقوم بإصدار الجزء الأكبر من النقود الورقية و زيادة للثقة فيها بدأت:

1- خدمة الحكومة فيما يتعلق بالعمليات المصرفية.

2- الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي للبنوك.

3- إعادة خصم الأوراق التجارية و المالية للبنوك و إقراضها.

4- تسوية حسابات البنوك.

5- تنفيذ السياسة الائتمانية للدولة.

6- مراقبة أحوال التجارة الخارجية و إدارة الدولة من احتياط بالعملات الأجنبية.

وظائف البنك المركزي:

تتجلى وظائف البنك المركزي الرئيسية في الرقابة على البنوك و تنظيم الائتمان بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية.

و لكن تختلف وظائف البنك المركزي من دولة لأخرى و ذلك وفقا لاختلاف الأوضاع و السياسات الاقتصادية الموجودة في تلك الدولة و من أبرز هذه الوظائف:

-بنك الإصدار:

فهو ينفرد بحق إصدار النقود الورقية، و له حق إصدار النقود المساعدة –المعدنية– و يقوم بوضع خطة الإصدار و حجم النقد المتداول و يشرف على تنفيذ الخطة و هو المسؤول عن غطاء العملة الورقية من الذهب و العملات الصعبة.

-بنك الحكومة:

فهو مصرفها و مستشارها المالي و تحتفظ لديه بودائعها و هو يقدم لها ما تحتاج إليه من قروض مختلفة الآجال، و هو يمسك حسابات الحكومة و تنظم عن طريقه مدفوعاتها و يتولى خدمة الدين العام حيث يصدر الشيكات و الحوالات و ينظم تصريفها و يشرف على الإيفاء بالدين و دفع الفوائد و هو الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية، و ذلك عن طريق الرقابة على الائتمان و توجيهه عن طريق التحكم بسعر الفائدة و سعر الخصم فهو يقف على رأس النظام المصرفي، حيث تلتزم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من أموالها السائلة و الفائضة عن الحاجة، و هذا ما يساعده على إجراء التسويات الكتابية من حقوق و ديون على البنوك فيما بينها عن طريق عملية المقايضة.

بالإضافة إلى الوظائف التالية التي لا تقل أهمية على الوظائف الثلاثة السابقة الذكر:

- مراقبة المصارف و الضمان، تطبيق الشروط، تأسيس مصارف جديدة أو فتح فروع لها و مدى التزامها بالتشريعات المصرفية.
- يقوم البنك المركزي بتنظيم للمحافظة على قيمة العملة المحلية داخليا، أي أنه يتولى مسؤولية صياغة السياسة النقدية.
- وظيفته كمؤسسة للتنمية الاقتصادية ضمن إطار الدولة.

3- مكونات النظام البنكي الجزائري.

يتكون الجهاز البنكي الجزائري من:

1- البنك المركزي الجزائري:BCA

تأسس هذا البنك بمقتضى المرسوم رقم 62-144 و المؤرخ في 13 ديسمبر **1962**. و قد حل محل بنك الجزائر ابتداء من 02 جانفي **1963**،فتم خلق عملة نقدية وطنية بتاريخ 10 أفريل **1964** و سحب الفرنك الفرنسي ليحل محله الدينار الجزائري.

و هو عبارة عن مؤسسة عامة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية من الناحية القانونية، و يعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير و يتكون رأس ماله من تخصيص تكتتبه الدولة كلية، و يوجد مقره بالجزائر العاصمة و هو تحت وصاية الحكومة. و هو مكلف ب:

- شراء و بيع العملات الأجنبية و الاحتفاظ بها.
- توزيع الائتمان، تطوير شروطه و مراقبته.
- المسؤول عن تطبيق السياسة النقدية بما يتفق و المصالح الاقتصادية الوطنية.
- المسؤول عن تحديد نسب الفائدة.
- الاحتفاظ برصيد إجباري (الاحتياطي القانوني) من رصيد البنوك التجارية للحفاظ على حقوق المودعين.
- مراقبة البنوك التجارية، وتزويدها بالسيولة.

2-البنك الجزائري للتنمية:BAD

تأسس هذا البنك بمقتضى المرسوم رقم 63-165 و المؤرخ في 07 ماي **1963** على شكل مؤسسة عمومية ذات الشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية تحت تسمية الصندوق الوطني للتنمية"**CAD**" ثم أصبح يسمى فيما بعد بالبنك الجزائري للتنمية "**BAD**" سنة **1972** حسب الإصلاحات التي تضمنها قانون المالية لسنة **1971/1970**. و قد ورث هيكليا عند تأسيسه فعاليات أربع مؤسسات للائتمان قصير و متوسط الأجل و مؤسسة واحدة للائتمان طويل الأجل كانت كلها تعمل أثناء الحقبة الاستعمارية. و وضع هذا البنك مباشرة تحت وصاية وزارة المالية و كانت مهامه تتمثل في:

- تعبئة الادخار متوسط و طويل الأجل.
- منح القروض متوسطة و طويلة الأجل.

و ازدادت هذه الأهمية بصفة خاصة بعد الشروع في تنفيذ المخططات التنموية، و من هنا يمكن اعتباره بنك أعمال. و في واقع الأمر لم يستطع البنك بتعبئة الادخار متوسط و طويل الأجل، فكانت الموارد التي ظل يستعملها في التمويل تقدم له من طرف الخزينة العمومية.

و يهتم البنك حاليا في تسيير بعض القروض الخارجية لحساب الدولة، و يساهم أيضا في التطهير المالي للمؤسسات العمومية.

3-الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط:CNEP

تم إنشاؤه بموجب قانون رقم 64-227 المؤرخ في 10 أوت **1964** و هو مؤسسة مالية ذات نشاط ادخاري و تمثلت مهامه في:

- جمع الادخار من المواطنين، و استغلاله في خدمة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- منح القروض لتمويل البناء.
- تمويل السكن الاجتماعي.
- منح القروض لتمويل بعض العمليات ذات المنفعة الوطنية.
- تمويل الجماعات المحلية.
- الترقية العقارية.

و ابتداء من سنة **1971** و بقرار من وزارة المالية أصبح الصندوق عبارة عن بنك السكن و أجبر على المساهمة في تمويل مختلف برامج السكن الاجتماعي.

4-البنوك العمومية الأولية:

أ- البنك الوطني الجزائري"BNA":

تأسس هذا البنك بمقتضى المرسوم رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان **1966**، و هو أول البنوك الجزائرية بعد الاستقلال و حل محل البنوك الأجنبية برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري معطى من طرف الدولة.و من أهم وظائفه:

قبول الودائع من الجمهور و القيام بالعمليات المصرفية الكلاسيكية.

منح قروض قصيرة الأجل لتمويل نشاطات وطنية و كذا المؤسسات الخاصة.

مراقبة مؤسسات القطاع المسير ذاتيا.

كما يعتبر هذا البنك أداة للتخطيط المالي فيما يخص تنفيذ سياسة الحكومة في مجال منح القروض المتوسطة و الطويلة الأجل، كما يتكفل بمنح القروض لمؤسسات القطاع الاشتراكي و التجمعات المالية للاستيراد. و باشر تمويل القطاع الفلاحي بدلا من البنك المركزي ابتداء من سنة 1967.

ب- القرض الشعبي الجزائري"**CPA**":

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 66-366 و المؤرخ في 29 ديسمبر **1966** و الذي حل محل البنوك الشعبية الأجنبية، و تم تدعيمه فيما بعد بضم البنك الجزائري المصري في **جوان 1968**، الشركة المرسيلية للبنوك في 30 جوان **1968** و كذا الشركة الفرنسية للتسديد و البنك سنة **1971** ليبلغ رأس ماله 15 مليون دينار جزائري.

و من أهم وظائفه:

- قبول الودائع من الجمهور و القيام بالعمليات المصرفية الكلاسيكية.
- تمويل القطاع العام (السياحة، الأشغال العمومية، البناء، الري...).
- تدعيم الصناعات المحلية.
- تسيير حسابات القطاع الحرفي و الصناعي.
- مراقبة مؤسسات القطاع المسير ذاتيا.
- المقرض الرئيسي للولايات و البلديات.

ت- البنك الخارجي الجزائري"BEA":

تأسس بموجب المرسوم رقم 67-204 و المؤرخ في 01 مارس **1967** برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري و من مهامه:

- قبول الودائع من الجمهور و القيام بالعمليات المصرفية الكلاسيكية.
- تنمية العلاقات المالية مع الخارج.
- منح اعتمادات الاستيراد للمصدرين.
- القيام بالاتفاقيات على القروض مع المتعاملين الأجانب.
- ترقية المعاملات التجارية بتقديم ضمانات.
- وضع نظام تأمين قروض التصدير.

ث- **بنك الفلاحة و التنمية الريفية"BADR":**

تأسس بموجب المرسوم رقم 82-106 و المؤرخ في 13 مارس **1982** انطلاقا من هياكل البنك الوطني الجزائري و يقوم ب:

قبول الودائع من الجمهور و القيام بالعمليات المصرفية الكلاسيكية.

تقديم قروض متوسطة و طويلة الأجل للقطاع الفلاحي بهدف تكوين رأس مال ثابت.

تقديم قروض للأنشطة المتعلقة بالقطاع الفلاحي.

تمويل الصناعات التقليدية و الحرف الريفية.

ج- **بنك التنمية المحلية"BDL":**

تأسس بموجب المرسوم رقم 85-85 و المؤرخ في 30 أفريل **1985** و هو آخر بنك يتم تأسيسه قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات، و ذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري.

و تتمثل مهامه في:

- قبول الودائع من الجمهور و القيام بالعمليات المصرفية الكلاسيكية.
- تمويل الاستثمارات المخططة لصالح الوحدات الجهوية و المحلية.
- منح القروض للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي.

-5الهيئات البنكية المختلطة و الخاصة:

5-1- الهيئات المختلطة:

أ- البنك الخارجي المختلط:

تأسس هذا البنك في 18 جوان **1988** و تم إنشاؤه بمشاركة كل من:

- البنك الوطني الجزائري.
- البنك الشعبي الجزائري.
- القرض الشعبي الجزائري.
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- البنك الخارجي الجزائري و الذي يساهم بنسبة 50% من رأس مال البنك المختلط.

و كان نشاطه يتمثل في:

- ✓ ترقية الاستثمارات و تطوير التجارة في المغرب العربي.
- ✓ تحقيق كل العمليات البنكية، المالية و التجارية بالعملة الصعبة و المحولة بالعملة الوطنية.

ب- بنك البركة الإسلامي:

تم إنشاؤه بتاريخ 06 ديسمبر **1990** بمساهمة بنك البركة الدولي الموجود مقره الرئيسي بالسعودية بنسبة 49 من رأس مال هذا البنك، و الباقي بمساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

و يعد هذا البنك بنكا إسلاميا، فيسعى لإتباع القواعد الإسلامية في التعامل بينه و بين عملائه تفاديا لأسعار الفائدة الربوية أخذا و عطاء بوصفه تعاملا محرما شرعا.

ت- بنك الأعمال الخاص:

تأسس هذا البنك بتاريخ 07 ماي **1995** برأس مال مكون بمساهمة رؤوس أموال أجنبية و وطنية تتمثل مهامه في:

- تمويل التجارة الخارجية.
- المساهمة في الأعمال المنجزة أو تلك التي توجد في طور الإنجاز.
- تجميع مدخرات الأفراد.

5-2- الهيئات الخاصة:

أ- سيتي بنك:

تأسس هذا البنك سنة **1992** و يعتبر من أكبر البنوك العالمية في ميدان تسيير أسواق الصرف، فتح فرعه بالجزائر سنة **1997** حتى يسمح بالاستجابة للمشاكل التي طرحها ارتفاع حجم الاستثمار في القطاع المالي و قطاع المحروقات.

ب- آل خليفة بنك:

تأسس بمرسوم 98-04 المؤرخ في 27 جويلية **1998** برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري و هو من أحدث البنوك الخاصة في الجزائر، لكنه قام بعمليات مشبوهة (تبييض و تهريب الأموال) فتمت تصفيته سنة **2002**.

كما أنه هناك بنوك خاصة أخرى كالريان بنك، منى بنك "**Mouna Bank**"، عرب بنك (**ABC**)، يونين بنك "**Union Bank**"، (سحب منه الاعتماد في مارس **2005** و هو محل تصفية)، **Pris Bas BNP, Société Générale** .

التنــمية.

1-التنمية الاقتصادية

أ- التنمية الاقتصادية:

لقد اختلفت تعاريف و مفاهيم التنمية الاقتصادية و ذلك لاختلاف المؤشرات ووجهات نظر كل مفكر فبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية تعني التنمية الاقتصادية قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق النمو الاقتصادي أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي و هي تعني أن التنمية الاقتصادية كذلك قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات نمو الدخل الفردي تفوق معدلات النمو السكاني و ذلك باستبعاد أثر التضخم.

و تعرف التنمية أنها عملية غايتها الإنسان واعية و معقدة طويلة الأمد شاملة و كاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، التكنولوجية، الثقافية، الإعلامية، و البيئية و

تشترط تضافر و تكامل جهود القطاعين العام و الخاص في ظل تغطية إعلامية فعالة كونها جزء أساسي من هذه التنمية.

و يعرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة على النحو التالي:

التنمية البشرية المستدامة هي تنمية لا تكتفي بتوليد النمو و حسب بل تشمل توزيع خياراتهم و فرصهم و تؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم.

و التنمية تعتمد اعتمادا كبيرا على المشاركة من جميع أفراد المجتمع فيها (إنها تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس) فتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على النحو المنتج، و التنمية بواسطة الناس أي إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها و أكثر أشكال المشاركة في السوق الكفاءة هو الحصول على عمالة منتجة و مأجورة و من ثم فإن الهدف الرئيسي لاستراتيجيات التنمية البشرية يجب أن يتمثل في توفير عمالة منتجة.

التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن أي لتحقق التنمية يجب ارتفاع الدخل الوطني مع استمرارية هذا الارتفاع و مواصلته لفترة زمنية طويلة.

التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض في مستوى الفقر و عدم المساواة.

2-مراحل التنمية الاقتصادية:

يمكن أن نلخص مراحل التنمية الاقتصادية في أربع المراحل التالية و قبل ذلك تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد سياسة اقتصادية تصلح لجميع البلدان لكن توجد علاقة بين مراحل التنمية التي وصلت إليها بعض البلدان و لابد من الإشارة كذلك إلى أن هذه المراحل الأربعة ما هي إلا نموذج عام لعملية التنمية حيث يمكن أن نتخلى عن بعض هذه العوامل في أي بلد معين إلا أن الخطوط العريضة لهذه العملية تكاد تنطبق على جميع البلدان و التي تنعكس على ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية.

1-المرحلة الأولى: تتميز بضرورة الشروع بإقامة الهياكل و توفير المهارات الفنية الأساسية لذلك لابد من التركيز في هذه المرحلة على إعداد الكوادر الفنية و إقامة الهياكل الاقتصادية و التنظيمات الاجتماعية و السياسية ضمن إطار اقتادي موجه نحو تحقيق التنمية السريعة.

2-المرحلة الثانية: تركز على زيادة رأس المال الاجتماعي و الاستثمار في إنشاء الطرق و الموصلات و مشروعات الري و السدود و محطات توليد الطاقة الكهربائية....إلخ. وقد يتطلب تحقيق ذلك الاستعانة بالقروض الأجنبية سواء من المنظمات الدولية أو الاتفاقيات مع بعض البلدان.

3-المرحلة الثالثة: تتميز بتبني برامج معينة للتصنيع و تطوير القطاع الزراعي و قد تجد معظم البلدان النامية نفسها عاجزة عن توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل هذه البرامج

مما يحتم عليها ضرورة تعبئة مواردها الداخلية نحو الاستثمارات خاصة في الصناعات التصديرية التي تعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملات الصعبة.

-**4المرحلة الرابعة:** تتميز بزيادة الصادرات المحلية بصورة كبيرة بحيث يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على إيرادات التصدير فبمواجهة متطلبات التنمية و تمويل نسبة كبيرة من الاستيراد على أسس تجارية.

3-أهداف التنمية:

نظرا لاختلاف ظروف كل دولة و اختلاف أوضاعها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية يصعب علينا تحديد الأهداف إلا أنه يمكننا إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في ما يلي:

- تحقيق السيادة و الاستقلال الاقتصادي.
- رفع مستوى الدخل الفردي.
- توسيع الاستثمار و زيادة الرفاهية الاجتماعية.
- تشجيع الإنتاج المحلي و التنويع في الصادرات.
- استغلال الموارد الطبيعية و البشرية استغلال أمثل.
- تقليل التفاوت في الدخول و الثروات.

- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد.

4- عناصر التنمية:

توجد عدة عناصر للتنمية نذكر منها:

***خلق الإطار الملائم لعملية التنمية:**تتطلب عملية التنمية الاقتصادية معطيات و متغيرات متعددة لتحقيق نجاحها ففي المجال السياسي تتطلب التنمية سلطة سياسية نابعة من الفئات الاجتماعية ذات مصلحة أساسية، و في المجال الاجتماعي و الثقافي تتطلب التنمية وجود كفاءات إدارية و تنظيمية ملائمة للوضع الجديد للتنظيمات و المؤسسات الاقتصادية و المالية و ذلك من أجل رفع معدل الاستثمار.

***التصنيع:** هو الوسيلة الأساسية للقضاء على الاختلافات الهيكلية السائدة في المجتمعات المتخلفة و مظهر من مظاهر قوة الدولة و عظمتها و مجال لزيادة فرص العمل ووسيلة لاستثمار الموارد المحلية.

رفع مستوى الاستثمار (التراكم الرأس مالي): يتطلب هذا الرفع الاعتماد على التمويل الخارجي <معدات، آلات، استثمار> إذ أن مستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير الاحتياجات التموينية.

***الشمولية:** التنمية تغيير شامل يتطلب التحديث أي التغيير في العادات و تقاليد الغير عملية في اتخاذ القرارات، و زيادة دور المعرفة العلمية كما تتضمن التنمية مزيدا من الحرية السياسية و الديمقراطية و المشاركة اللامركزية و يتضمن هذا البعد مشاركة شعبية في صنع التنمية.

- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي و هذا ما يوحي لنا بأن التنمية عملية طويلة الأجل.
- ضرورة التحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة بهدف التخفيف من ظاهرة الفقر.
- حدوث تحسين في نوعية الخدمات المقدمة للأفراد و السلع أيضا.
- تعتر هيكل الإنتاج الذي يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية.
- تواصل و استمرارية التنمية فالتنمية المتواصلة يقصد بها إشباع الأجيال الحاضرة وتلبية احتياجاتهم من سلع و خدمات دون أن تنقص من قدرة الأجيال المقبلة على إشباع احتياجاتهم.

5- عقبات التنمية الاقتصادية:

قد تواجه البلدان سواء كانت متقدمة أو متخلفة جملة من العقبات أثناء القيام بعملية التنمية الاقتصادية منها ما هو داخلي و منها ما هو خارجي و هذا ما سنتطرق إليه في ما يلي:

العقبات الداخلية:

العقبات الاقتصادية:

تتفشى ظاهرة الاقتصاد المزدوج في البلدان المتخلفة أي وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما البعض داخل الاقتصاد الوطني، أحدهما متقدم و الآخر متخلف و كلهما شبه مغلق أي انعدام الترابط بين القطاعات.

- ندرة رؤوس الأموال المستثمرة و يرجع ذلك إلى ضعف مستويات الادخار لدى الأفراد التي تحد و تقلل من الاستثمار.
- انخفاض الكفاية الإنتاجية و نقص موارد الثروة الطبيعية.
- انتشار البطالة في المجتمع مما يؤدي إلى انعدام الزيادة في الإنتاج الكلي.
- ضعف البنيان الصناعي.
- ضعف البنيان الزراعي.
- زيادة معدل التضخم و زيادة الواردات و المضاربة...إلخ.

العقبات الاجتماعية:

- النمو السكاني المرتفع و ما يقابله من محدودية التعليم.
- ندرة المهارات الفنية و الإدارية.
- عدم كفاءة الجهاز الحكومي للقيام بالسياسات التنموية البناءة.
- ركود النشاط الاقتصادي عامة و الإنتاجي خاصة.
- عدم توزيع الدخل الوطني.

العقبات الخارجية:

هذه العقبات مرتبطة بالظروف الدولية و العلاقات الخارجية للبلدان المتخلفة مع البلدان الأجنبية في جوانبها الاقتصادية و المالية و تكمن هذه العقبات في سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى على السوق الدولية و كذلك شروط التجارة الخارجية بالنسبة لهذه البلدان يضاف إلى ذلك عقبات الاستغلال الاحتكاري للتكنولوجيا.

إن أهم عقبة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية هي العقبة السياسية بالدرجة الأولى و الداخلية بشكل خاص و التي تتمثل في عدم فعالية القيادات السياسية و عدم استقرارها.

و من خلال مفهوم التنمية الاقتصادية فإن هذه الأخيرة لا يمكنها أن تتجسد إلا بتوفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق سياسات تنموية ناجحة كما تقتضي وجود عوامل موضوعية و محددات أساسية للوصول إلى تنمية حقيقية.

6- أنواع التنمية:

***التنمية الاقتصادية:** تعمل على زيادة الإنتاج و الدخول القومية و الفردية أي زيادة الثروة.

***التنمية الاجتماعية:** تعمل على رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة و التعليم و المستوى المعيشي و غيرها من الخدمات، و هكذا التحمت التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية و ظهر مصطلح التنمية الشاملة.

***التنمية الثقافية:** تهدف إلى تطوير كافة الجوانب المختلفة اجتماعيا و اقتصاديا بغية تحقيق ارتفاع في مستوى الحياة، حيث تهتم بتطوير الإنسان جسديا و فكريا و خلقيا و روحيا تأكيدا لمبدأ المساواة في الحقوق و الواجبات.

***التنمية المحلية:** تعتبر هذه الأخيرة القاعدة الأساسية للتنمية الوطنية فالتنمية المحلية لن تتمكن من تحقيق الهدف المنشود ما لم يكن هناك توزيع للأنشطة المختلفة على كافة مناطق الدولة لمنع ظاهرة الهجرة إلى المدينة و كذا توسيع رقعة الخدمات على كافة المناطق

الحضرية و الريفية، إن بذل الجهود المتضاعفة من قبل المواطن الذي يشعر بأنه يساهم في التنمية تساعد على تدعيم التنمية الشاملة و تطويرها لخدمة المجتمع المحلي.

***التنمية البشرية:** إن الملامح الأكثر أساسية لما يمكن أن ندعوه مفاهيم جديدة للتنمية هي تلك المهتمة بالجنس البشري، بحيث تفهم التنمية كحالة رفاه بشري أكثر منها كحالة نمو الاقتصاد الوطني و قد تم التعبير عن هذا الاهتمام صراحة في البيان المعروف ببيان عام 1974.و المظاهر الأخرى وثيقة الصلة بمفهوم التنمية المتمركزة على الإنسان هي الاهتمام بتوزيع منافع التنمية. فإن تقليص درجة اللامساواة بين الأفراد أو المجموعات الاجتماعية أو الأقاليم يعتبر معيار لقياس التنمية و أحد أهدافها.

و تم في هذا الإطار توسيع مفهوم التنمية ليشمل جوانب جديدة كحقوق الإنسان و الحرية حيث وصفت التنمية في بعض المرات بأنها رديفة الحرية.

و يجب أن يلاحظ أيضا أن الاهتمام بالجوانب غير الاقتصادية لتنمية لا ينعكس فقط في زيادة التركيز على الاعتبارات الاجتماعية أو السياسية أو البيئية منفصلة بل أيضا في مفهوم التنمية المتكاملة الذي يركز على العلاقات المتبادلة للعوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و البيئية و التنمية المستدامة و التنمية البشرية المتكاملة.

و مهما يكن الأمر فإن هناك توسعا في مفهوم التنمية و اعترافا متزايدا بلا نمطيتها إذ لا يوجد نموذجا للتنمية يتوجب على كل البلدان أن تستلهمه لاختلاف الهموم التنموية و بالتالي التوجهات و السياسات.

7- النمو الاقتصادي و أبعاده المختلفة:

التعريف بالنمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي المؤشر الأساسي الذي يمكن أن يكشف بسهولة عن ما إذا كانت الفجوة بين الدول المتقدمة و النامية تزيد أم تقل فمثلا فإذا زاد معدل النمو الاقتصادي بمعدلات سريعة و متزايدة في دولة معينة كان ذلك دليلا واضحا على أن تلك الدولة أو هذا الاقتصاد ينمو بمعدلات نمو اقتصادي تجعله قليلة الفجوة بينه و بين باقي الدول أو الاقتصاديات المتقدمة و العكس صحيح.

و يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق الزيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن و يقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي أي يقاس من خلال التعرف على المتغيرات في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن حيث يكون:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{تغيرات في الدخل أو الناتج بين المقارنة السنة و الأساس}}{\text{الدخل أو الناتج في السنة الأساس}} * 100$$

و هكذا يكرر ذلك عبر السنوات المكونة للسلسلة محل الدراسة.

و من ناحية أخرى يميل الاقتصاديون لأخذ بمقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي بدلا من التغير في الدخل القومي الإجمالي للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي من منطلق أن:

$$\text{الدخل الفردي الحقيقي} = \frac{\text{الدخل القومي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

أهمية النمو:

- يعتبر النمو الاقتصادي المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة.
- يوفر الزيادة في السلع و الخدمات و فرص العمل الإضافية و عادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية حيث أن الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان تساهم في حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة في الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية و بالتالي فرص أفضل من الخدمات و القضاء على الفقر و البطالة و التلوث البيئة دون تناقص في مستوى الاستهلاك و الاستثمار و الإنتاج.

8- العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

يوجد عدة محددات للنمو الاقتصادي تعمل على إحداث النمو و من أهمها:

1-رأس المال المادي:

ينطوي رأس المال المادي على كل أصل منتج، و ينتج سلعا أخرى كالآلات و التجهيزات و البنية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية. و رأس المال لأي دولة أو اقتصاد عبارة عن كمية رأس المال في التكوين الرأسمالي التي هي عملية تراكمية تضاف من سنة لأخرى و هي تكشف عن معنى الاستثمار و في كل الأحوال فالتكوين الرأسمالي أو الاستثمار هو أحد العوامل الرسمية المحددة للنمو الاقتصادي فكلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار

كلما زاد النمو الاقتصادي و العكس صحيح، و يتخذ التكوين الرأسمالي معيارا للتفرقة بين الدول المتقدمة و الدول النامية.

2-رأس المال البشري:

يعتبر رأس المال البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي إذ أن عنصر السكان هو العنصر الأساسي في تكوين رأس المال البشري، بحيث أن زيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل مع الأخذ في الاعتبار أثر النمو الاقتصادي على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي أو الدخل القومي حيث يشكل مصدرا رئيسيا للطلب الفعال.

3-مدى توافر الموارد الطبيعية:

و هي الموارد التي دخل الإنسان في صنعها و هي تتكون من الأرض و ما عليها و ما بداخلها، فكلما زادت الموارد الطبيعية سواء باطنية و ظاهرية كلما زاد معدل النمو الاقتصادي و العكس صحيح.

4-التخصص و تقسيم العمل و الحجم الكبير للإنتاج:

يؤدي هذا المعامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية و الإنتاجية و تحسين الأداء و توليد التكنولوجيا و من ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

5-التقدم التكنولوجي و الفني:

يلعب هذا المعامل دورا رئيسيا في استحداث وسائل جديدة للإنتاج و تحسين أداء المعدلات و الآلات و تحسين نظم الإدارة و التنظيم و كلما زاد مستوى التقدم الفني و التكنولوجي كلما زاد النمو الاقتصادي.- **9- الفقر وعلاقته بالتنمية:**

1-مفهوم الفقر:

على الرغم من أن الفقر كان سببا دافعا إلى العديد من الثورات الاجتماعية والتغيرات الكبرى و لاضطرابات السياسية الممتدة وعلى الرغم من أنه أيضا كان مصدر إلهام للفكر الإنساني وللفلاسفة والمصلحين الاجتماعيين ولظهور عديد من النظريات السياسية والاتجاهات الفكرية وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يوجد حتى الآن تعريف دقيق لمفهوم الفقر , فالفقر من المفاهيم المجردة النسبية فهو مفهوم يحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة وهو مفهوم يختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والخلفية الفكرية والأخلاقية للمتصدي لدراسة الظاهرة من جهة ثانية .

والجزء المشترك بين جميع تعريفات الفقر يدور حول مفهوم الحرمان النسبي لفئة معينة من فئات المجتمع وفي ما بعد ذلك تختلف تلك التعريفات في حدوده ومكوناته وحتي في التعريف الشامل الذي وضعه البنك الدولي للفقر والذي يقول فيه بأن (الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوي المعيشة) فإنه في هذا التعريف يعتمد إلى حد كبير على مفهوم الحد الادني ومفهوم مستوي المعيشة , كما يعتمد على مفهوم المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف فالفقر في الريف الهندي أو الصيني مثلا والذي يؤدي أحيانا إلى الموت

بسب الجوع يختلف عن الفقفر في أقطار أوروبا الغربية والولايات المتحدة الذي يشير بدرجة كبيرة إلى قضية التباين في توزيع الدخل أكثر مما يشير إلى الحرمان المطلق .

وهناك مكونان مهمان لابد من إبرازهما لأي تعريف لمفهوم الفقر وهذان المكونان هما مستوي المعيشة والحق في الحصول على حد أدني من الموارد , ومستوي المعيشة يمكن التعبير عنه بالاستهلاك من سلع محدودة مثل الغذاء أو الملبس أو السكن التي تمثل الحاجات الأساسية للإنسان التي تسمح بتصنيف أي فرد لا يحققها ضمن دائرة الفقراء , أما الحق الثاني في الحصول على حد أدني من الموارد فهو لا يركز على الاستهلاك بقدر تركيزه على الدخل , أي الحق في الحصول على هذه الحاجيات أو القدرة على الحصول عليه.

2- أنواع الفقر

وينقسم الفقر إلي عدة أنواع:

- **الفقر الإنساني:** هو عدم تمكن الفرد من الصحة, التربية , التغذية , الماء الصالح للشرب , المسكن .

- **الفقر السياسي** : يتجلي في غياب حقوق الإنسان (هدر الحريات الأساسية والإنسانية ....) .

- **الفقر السوسيو ثقافي** : الذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة علي اعتبار الفرد هو محور الجماعة والمجتمع في جميع الأشكال الثقافية والهوية والانتماء التي تربط الفرد في المجتمع .

- **الفقر الوقائي:** هو غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية الخارجية .

3- أسباب الفقر

يعزي ظهور الفقر في أي مجتمع من المجتمعات إلى عوامل اقتصادية , سياسية , اجتماعية , ثقافية ومن أهم تلك العوامل سوء إدارة الموارد الاقتصادية وسوء توزيع الدخل والثروات والضغط السكاني والكوارث الطبيعية وتهميش دور فئات من المجتمع كالمرأة وسكان الريف وبصفة مباشرة نقوم بتحديد الأسباب التالية :

1- البطالة : فالبطالة تعتبر أحد أهم أسباب الفقر < وأحد نتائجه أيضا > فازدياد البطالة معناه عدم توفر الأفراد العاطلين على أو الدخل اللازم لمعيشتهم وأهاليهم وهذا يترتب عنه نشوء حالة من الحرمان والعجز عن توفير المتطلبات الأساسية.

2- حجم الأسرة: إن حجم الأسرة يعتبر أيضا من مسببات الفقر حيث يؤدى كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة وبالتالي مواجهة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم وينتج عنها الفقر بأتم معناه .

3- التضخم : يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر .

4- التنمية والفقر

تتشابك قضية الفقر في العالم اليوم مع قضايا كثيرة معاصرة وكلها تتعلق بقضايا التنمية والأوضاع المختلفة لها وخاصة قضايا الإصلاح الاقتصادي وأسلوب الحكم والمحددات

والممارسات السياسية التي تتعلق بمتابعة الأمور اليومية للناس في الدول المخلفة والتي تؤدي إلى مزيد من الفقر أو إلى مزيد من التنمية والرخاء.

وقضية الفقر تعتبر قضية محرجة ومؤسفة تنتشر وتتزايد في كثير من دول عالمنا اليوم بشكل مخيف فالفقر الذي ينتشر في عالمنا اليوم بشكل مخيف لا يقل في حدته عن أخطار أخري يواجهها العالم مثل أخطار إنفجارات الأسلحة النووية , كما أنه يشكل تحديا لإنسانية وجميع الدول .

إن مستقبل الإنسانية مهدد بشكل عام بسبب تزايد وانتشار الفقر فبسببه تتعثر الكثير من مسيرات وخطط التنمية وتتزايد أيضا بسببه الهوة بين الأغنياء والفقراء مما يؤدي إلى زوال أحلام الشعوب والدول في الوصول إلى مستوي إنساني أفضل توافر فيه الحياة الكريمة للأفراد وخاصة فيما يتعلق بالاحتياجات الأساسية مثل التعليم والصحة و المأكل والمشرب .... الخ.

إن إستراتيجية مكافحة الفقر واستئصاله من جذوره لا يمكن أن تحقق النجاح من غير إستراتيجية للاستثمار تراعي قاعدة الأولويات وتحقق النمو المتوازن.

ولا يختلف اقتصاديان على أن الاستثمار تحقيق للنمو والتنمية على حد سواء فهو مصدر تراكم وخلق القيمة المضافة والاستثمار يشمل إنشاء مؤسسات جديدة كما يشمل التوسع في مؤسسات موجودة كما يشمل الاستثمار في رأس المال والاستثمار في الموارد البشرية.

وفي الواقع فإن قرارات الاستثمار ليست تصرفا معزولا فمناخ الاستثمار العام له تأثير كبير على المستثمر , فضلا عن المؤثرات التسويقية , تلعب البيئة الاقتصادية والتشريعية

وكذا البيئة السياسية والثقافية دورا حاسما في توجيه قرارات الاستثمار بل وفي إطلاقه وتثبيطه.

فعلى الصعيد السياسي يشترط الاستثمار جوا من الاستقرار السياسي فتغيير الحكومات والذي ينجر عنه تغيير التشريعات لا يجعل المستثمرين على راحة بال.

وعلى الصعيد الاقتصادي يشترط الاستثمار توفر بنية اقتصادية ملائمة من وسائل المواصلات والاتصالات ومؤسسات غير بيروقراطية ومصادر الإمداد بالخبرات والمواد ومختلف لوازم الإنتاج وكذا تواجد نظام مصرفي قادر على توفير التمويل اللازم للخدمات المصرفية الضرورية في أسرع الآجال وبأقل التكاليف.

ومع أن الاستثمار هو أساس النمو وأن القضاء على الفقر أو الحد منه إلى أدني مستوي وتحقيق معدل النمو أمران متلازمان إلا أن الحديث عن هذه المفاهيم بصورة مطلقة لن يؤدي إلى الغرض المطلوب ذلك أنه قد يتم تحقيق معدل نمو مرتفع ولكن دون أن يصاحب ذلك انخفاض من خط الفقر ولا حتى الحد منه.

ومن أجل ذلك فإن مكافحة الفقر تتطلب إجراء دراسة في كل مجتمع على حد لمعرفة أسباب الفقر والتوزيع الجغرافي والاجتماعي للفئات المتضررة منه فمن الملاحظ أن الأرياف هي المناطق الأكثر حرمان من المدن على وجه العموم ومن ثم لزم الاهتمام أكثر بالتنمية الريفية في مختلف البرامج المتعلقة بترقية الاستثمار ابتداء من دعم البنية التحتية إلى تقديم التحفيزات والمعونات (إعفاء ضريبي محدود , قروض .....) وهذا ما تسعي إليه التنمية

المحلية أو بعبارة أخري يجسد دورها في القضاء على الفقر ومن هنا تظهر علاقة التنمية المحلية بالفقر.

المبحث الثاني :التنمية المستدامة.

1-التنمية المستدامة: [1]

إن مفهوم التنمية المستدامة يشير إلى معنى يختلف عن التنمية الاقتصادية. فقد استخدم لوصف مفهوم تسيير موردا ما من منظور الحفاظ عليه، مدمجا بين تنظيم الاستخدام و استغلال المورد بكيفية تكون الفائدة متوازنة لأكبر عدد ممكن من الأفراد، و لأطول مدة زمنية، و هكذا جاء المفهوم في إطار إستراتيجية الحفاظ على البيئة.

فالتنمية المستدامة عبارة عن تغيير المحيط الحيوي، و تطبيق الموارد الإنسانية و المالية، لإشباع الحاجات الإنسانية وتحسين حياة الإنسان، و لأجل أن تتصف التنمية بالمستدامة، يجب أن تأخذ في الحسبان العناصر الاجتماعية و كذلك الاقتصادية للموارد الأساسية الحية و غير الحية.

و أكثر تعاريف التنمية المستدامة تداولا يصفها أنها تلك التنمية التي تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر بالاستجابة لحاجاتها أيضا.

2- المفهوم والأهداف والمتطلبات:

1 - مفهوم التنمية المستدامة

[1] د. معطى الله خير الدين و أ. جدي عبد الحليم، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة قالمة،التنمية الذاتية في البلديات.

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة، يجب إزالة اللثام عن الاستدامة كنقطة مبدئية، حيث يعود أصل الاستدامة إلى علم الايكولوجي، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية، التي تعرضت إلى تغيرات هيكلية، تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها، وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الايكولوجي.

و نظرا لحداثة وعمومية مفهوم التنمية المستديمة، فقد تنوعت معانيه في مختلف المجالات العلمية والعملية، فالبعض يتعامل مع هذا المفهوم كرؤية أخلاقية، والبعض الآخر كنموذج تنموي جديد، وهناك من يرى بأن المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للبلدان الغنية، مما أضفى على مفهوم التنمية المستديمة نوع من الغموض، ولإزالة ذلك يتعين عرض مختلف التعاريف ووجهات النظر السابقة والحديثة.

لقد أصبح مفهوم التنمية المستديمة واسع التداول ومتعدد المعاني، والمشكل ليس في غياب التعاريف، وإنما في تعددها واختلاف معانيها.

التنمية المستدامة: Développement Durable هو ترجمة لا تستجيب للمصطلح **الإنجليزي Sustainable Development** الذي يمكن ترجمته أيضا بالتنمية (القابلة للإدامة) أو (الموصولة)، ولقد تم اختيار مصطلح (مستديمة) لأنه المصطلح الذي يوفق بين المعنى والقواعد النحوية.

كما يعرفها **Edwerd Barbier:** "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من

الأضرار والإساءة إلى البيئة ، ويوضح ذلك بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي.

إن التنمية المستدامة تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وحجم النفايات والمخلفات والاستهلاك الراهن للطاقة، وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والهواء والموارد الحيوية الأخرى.

ولقد توصل تقرير بروتلاند[1] عام **1987** إلى تعريف التنمية المستدامة كالأتي " التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر.[i]

يهدف هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، من منطلق العيش في إطار قدرة الحمل أو القدرة الاستيعابية البيئة المحيطة ، وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة، مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية بجميع جوانبها، فهذا النوع من التنمية هو الذي يركز على بعدين مهمين هما الحاضر والمستقبل، حيث تكمن أهمية التنمية المستدامة، حسب هذا التعريف في قدرتها على إيجاد التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة، دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة.

أما اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، فقد عرفتها على أنها: هي التنمية التي تفي احتياجات الحاضر دون المجازفة بموارد أجيال المستقبل، و قد انتهت اللجنة العالمية للتنمية في تقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك" إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم

[1] نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج ، رئيسة اللجنة .

البشري لا في أماكن قليلة، أو بعض السنين بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد.[ii]

إن هذا النوع من التنمية هو الذي يجسد العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية، وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع، بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، بما يؤمن استدامتها وسلامتها، دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة وتطوره.

و من هنا فالتنمية المستدامة تستلزم تغيير السياسات والبرامج والنشاطات التنموية بحيث تبدأ من الفرد وتنتهي بالعالم مرورا بالمجتمع.

و الملاحظ أن البعض يتعامل مع التنمية المستدامة كاتجاه جديد، يتناسب واهتمامات النظام العالمي الجديد، والبعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي بديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي، وربما أسلوب لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة.

ونلاحظ إجمالا أن الإنسان هو محور جل التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة، حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم و الرفاه الاجتماعي ومحاربة البطالة، وهناك اعتراف اليوم بالتنمية البشرية على اعتبار أنها حجر أساسي للتنمية الاقتصادية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة، هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو

في الأنظمة الأربعة السابقة، و أن لا يكون له تأثير جانبي على الأنظمة السابقة، وفي جوهرها ترتكز على النقاط التالية :

- ❖ التأكيد على ضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاد؛
- ❖ المحافظة على البيئة، عن طريق التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مصادر الاقتصاد وعلى البيئة؛
- ❖ السعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة قادرة على إحداث تقارب في مستويات المعيشة لمختلف الفئات.

2 – متطلبات التنمية المستدامة

لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق والانسجام بين الأنظمة التالية:

- ❖ نظام سياسي: يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار.
- ❖ نظام اقتصادي : يمكن من تحقيق الفائض، ويعتمد على الذات.
- ❖ نظام اجتماعي: ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها.
- ❖ نظام إنتاجي: يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع.
- ❖ نظام تكنولوجي: يمكن من البحث و إيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات.
- ❖ نظام دولي: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.
- ❖ نظام إداري: مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي .

❖ نظام ثقافي : يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة، والتنمية المستدامة خاصة.

3 – أهداف التنمية المستدامة

❖ آن التنمية المستدامة عملية واعية – معقدة – طويلة الأمد – شاملة– ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية –الاجتماعية – السياسية – الثقافية؛

❖ مهما كانت غاية الإنسان، إلا انه يجب أن يحافظ على البيئة التي يعيش فيها، لذا فان هدفه يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية في البني التحتية والفوقية، دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة؛

❖ هذا النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن، وتوظيف تلك القدرات أحسن توظيف لها في جميع الميادين؛

❖ نموذج يحمي خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل.

ثالثا: أبعاد ومبادئ التنمية المستدامة

1 – أبعاد التنمية المستدامة:

تستند التنمية المستدامة إلي أبعاد، يمكن ذكر أهمها كما يلي:

ا – البعد البيئي:

يوضح هذا البعد الاستراتجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجال التصنيع، بهدف التسيير الأمثل للرأسمال الطبيعي، بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية، حتى لا

تؤثر على التوازن البيئي، وذلك من خلال التحكم في استعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات، واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلي عصر الصناعات النظيفة.[iii]

ومن أجل الوصول إلى صناعة نظيفة، تقدم الأمم المتحدة الخطوات التالية:

- ❖ تشجيع الصناعة المتواصلة بيئيا في إطار خطط مرنة؛
- ❖ إلزام الشركات العالمية بنفس المعايير خارج وداخل أوطانها؛
- ❖ التوعية بكل الوسائل بالخسائر والأخطار الناجمة عن التلوث، سواء المباشرة أو غير المباشرة؛
- ❖ إدخال مفاهيم البيئة الآمنة، وإلزامية المحافظة عليها، من طرف الفرد والمجتمع في كافة مراحل التعليم؛
- ❖ إشراك المجتمعات في آلية التنمية المستدامة بجهود وسائل الإعلام والثقافة للجميع ؛
- ❖ تشجيع الإنتاج النظيف بيئيا، من خلال آليات السوق والسياسة الضرائبية.

إضافة إلى تبني الصناعة النظيفة مثلما سبق ذكره، نرى أنه من المفيد إلقاء الضوء على مفهوم المشاريع البيئية: وهي تلك التي تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها، وهناك من يرى بأنها المشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية بالموازاة مع الحفاظ على البيئة والعمل مع المستخدمين والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف.

و يمكن اختصارا ذكر أهم العناصر التي تكون ضمن البعد البيئي وهي:

- ❖ النظم الايكولوجية؛
- ❖ الطاقة؛

- ❖ التنوع البيولوجي؛
- ❖ الإنتاجية البيولوجية؛
- ❖ القدرة على التكيف؛
- ❖ الإعلام والثقافة للجميع ؛
- ❖ الصناعة النظيفة.

ب – البعد الاقتصادي

إذا كان مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة لدول الشمال الصناعية، هي السعي إلى خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، والحد من تصدير نموذجها الصناعي إلى الدول المتخلفة، فإن وجهة نظر الدول الفقيرة بخصوص التنمية المستدامة، تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا. [iv]

و يمكن تلخيص أهم النقاط التي تؤخذ بعين الاعتبار في البعد الاقتصادي كما يلي:

- ❖ حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية؛
- ❖ مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته؛
- ❖ تبعية البلدان النامية؛
- ❖ المساواة في توزيع الموارد؛
- ❖ الإنفاق العسكري؛
- ❖ التفاوت في المداخيل.

د – البعد الاجتماعي

على الصعيد الإنساني والاجتماعي فان التنمية المستدامة، تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان، حتى لا تفرض ضغوطات شديدة على الموارد الطبيعية، ووقف تدفق الأفراد إلى المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف ، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

ومن هنا فالبعد الاجتماعي يسوقنا إلى تسليط الضوء على النقاط التالية[٧]

- ❖ المساواة في التوزيع؛
- ❖ الحراك الاجتماعي؛
- ❖ المشاركة الشعبية؛
- ❖ التنوع الثقافي؛
- ❖ استدامة المؤسسات؛
- ❖ نمو وتوزيع السكان؛
- ❖ الصحة والتعليم ومحاربة البطالة .

هـ – البعد التكنولوجي

- ❖ تطوير أنشطة البحث بتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و اعتماد الآليات القابلة للاستدامة؛

- ❖ تحسين أداء المؤسسات الخاصة، من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة؛
- ❖ استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا؛
- ❖ تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، لاسيّما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية، وزيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة ومحاربة الفقر.
- ❖ وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالموازاة مع تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

ويؤكد تقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، هي أن التنمية لكي تكون مستديمة يجب مراعاة ما يلي :

- ❖ أن لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية؛
- ❖ أن لا تؤدى إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية؛
- ❖ تؤدى إلى تطوير الموارد البشرية، كمحاربة البطالة والفقر وتحسين وضعية المرأة في المجتمع؛
- ❖ تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة.